dimah ديمه
capital كابيتال
التقرير السنوي
2020

بسم الله الرحمن الرحيم

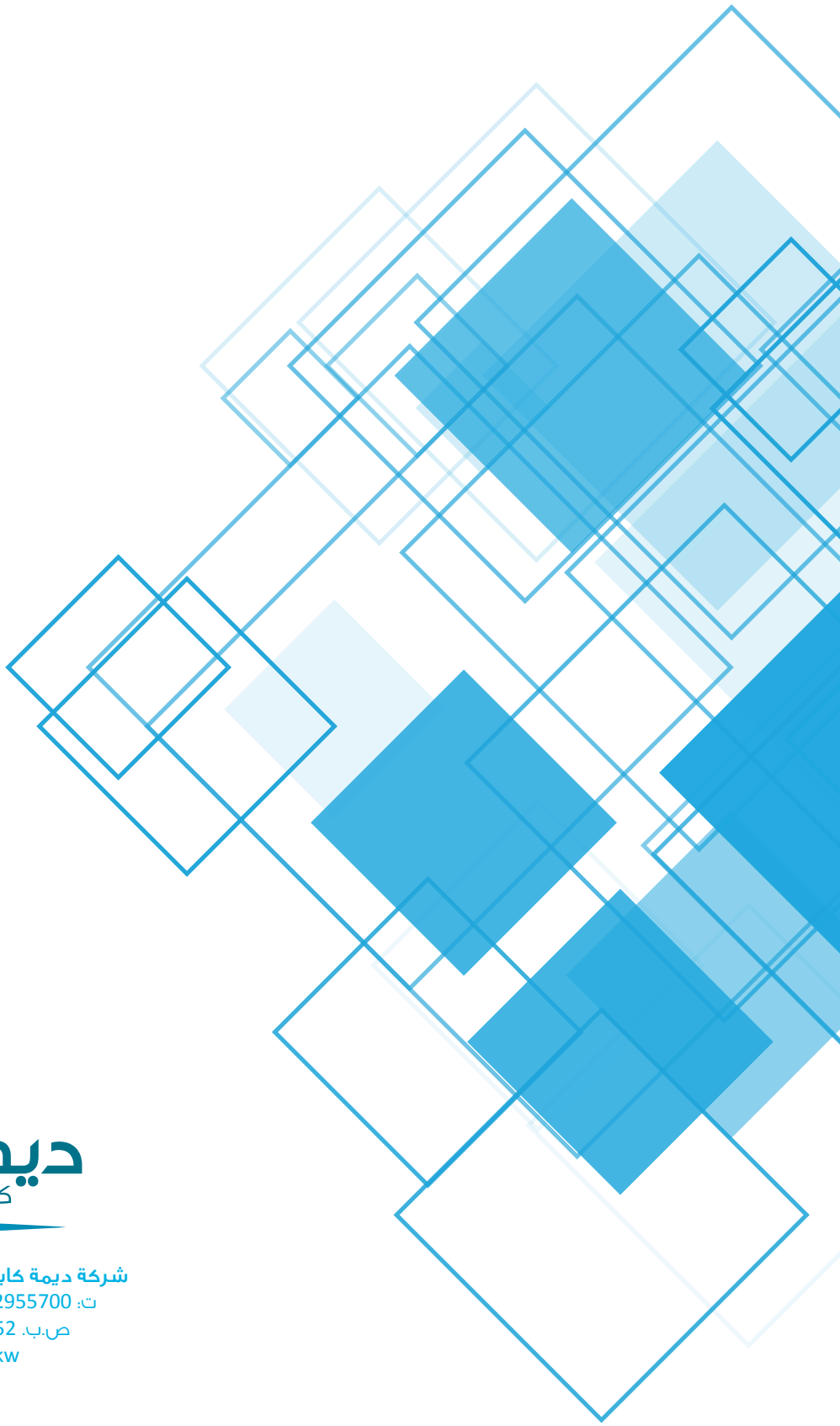

dimah ديمه
capital كابيتال

شركة ديمة كابيتال للاستثمار ش.م.ك. (مقفلة)
ت: 22955700 965+ ف: 22955770 965+
ص.ب. 2152 الصفاة 13022 الكويت
www.dimah.com.kw

حضرة صاحب السمو
الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح
أمير دولة الكويت – حفظه الله

سمو الشيخ

مشعل الأحمد الجابر الصباح

ولي عهد دولة الكويت – حفظه اللّه

جدول المحتويات

أعضاء مجلس الإدارة 08

كلمة رئيس مجلس الإدارة 10

كلمة الرئيس التنفيذي 14

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية 16

تقرير المدقق الشرعي الخارجي 18

تقرير الحوكمة 22

تقرير لجنة التدقيق 35

المدقق الخارجي (مراقب الحسابات المستقل) 36

تقرير مراقب الحسابات المستقل 39

سلامة البيانات المالية 43

أعضاء
مجلس الإدارة

السيد / نواف حسين معرفي

رئيس مجلس الإدارة

السيد / حسام ناصر المزيعل

نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد / أحمد سليمان الخالد

عضو مجلس الإدارة – عضو مستقل

السيد / يوسف خالد المرزوق

عضو مجلس الإدارة

السيد / فهد عبدالرحمن الصانع

عضو مجلس الإدارة

كلمة
رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد النبي الأمين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

حضرات السادة المساهمين الكرام،

يسرني بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء مجلس إدارة شركة ديمة كابيتال للاستثمار ش.م.ك.م. أن أرحب بكم في الاجتماع السنوي للجمعية العامة العادية للشركة، وأتقدم لكم بجزيل الشكر على حضوركم، وأضع بين أيديكم التقرير السنوي الرابع عشر متضمناً البيانات المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في 2020/12/31 وتقرير مراقب الحسابات المستقل وتقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وتقرير المدقق الشرعي الخارجي وتقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق وأهم مؤشرات الأداء المالي للشركة عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ.

حضرات السادة المساهمين الكرام

شهد عام 2020 أحداثاً مهمة نتيجة للظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 والتي كانت لها آثار سلبية على مختلف دول العالم. فقد تأثر الاقتصاد العالمي من تداعيات الجائحة نظراً للتدابير الصحية وأثرها السلبي على قطاع العقار وأسواق المال في جميع أنحاء العالم، وتحديداً في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة حيث تتواجد معظم استثمارات الشركة بالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي حيث تأثرت بشكل كبير وخاصة في قطاعي التجزئة والضيافة وتعرضها لخسائر كبيرة ليشهد العالم أحد أسوأ الازمات الاقتصادية منذ الكساد الكبير، ونتج عن هذا التباطؤ تراجع أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك النفط، إلى أدنى مستوياتها منذ عدة عقود. ولاتزال ديمة كابيتال ممثلة بمجلس إدارتها وفريق عملها تبذل قصارى جهدها في مواجهة هذه التحديات والحفاظ على التزامها طويل الأمد تجاه مساهميها وعملائها للعودة إلى مسار التعافي قريباً.

مع استمرار التداعيات الاقتصادية من جراء التفشي الوبائي لفيروس كورونا بالإضافة إلى إتباع الشركات للإجراءات الحكومية وتعليمات السلطات الصحية من خلال الحظر الكلي والجزئي الذي تم فرضه في كافة دول العالم والذي أثر بتداعياته على مجمل الأنشطة التجارية. وعلى الرغم من تحقيق إيرادات تشغيلية عن عام 2020 بلغت 3.2 مليون دينار كويتي بانخفاض قدره 42% مقارنة بعام 2019 حيث بلغت إجمالي الإيرادات التشغيلية 5.6 مليون دينار كويتي، إلا أن الشركة حققت صافي خسارة في عام 2020 بلغت 18,318,861 دينار كويتي نتيجة انخفاض تقييم العقارات واستثمارات الشركة بسبب تأثير الجائحة مقارنة بربح بلغ 1,265,070 دينار كويتي في عام 2019. في حين كان إجمالي الخسائر غير المحققة لعام 2020 والتي بلغت 18.1 مليون دينار كويتي مقابل خسائر غير محققة عن عام 2019 بمقدار 1.2 مليون دينار كويتي بنسبة انخفاض بلغت 1437%، حيث انخفضت نسب الإشغال وتوقفت معظم أنشطة الفنادق والمنتجعات وكذلك مجمعات التسوق تطبيقاً للاشتراطات الصحية مما كان له أكبر الاثر في خسارة العام، في حين انخفضت المصاريف العمومية والادارية خلال عام 2020 بنسبة 3.6% مقارنة بعام 2019 حيث بلغت 2,680,564 دينار كويتي عن عام 2020 مقابل 2,781,445 عن عام 2019. وبلغت خسارة السهم 41.57 فلس للسهم الواحد مقارنة بربحية للسهم الواحد بلغت 2.87 فلس عن عام 2019.

وعلى ضوء ذلك يوصي مجلس الإدارة إلى جمعيتكم الموقرة بعدم توزيع أرباح نقدية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.

حضرات السادة المساهمين الكرام

إن الإدارة الحصيفة للاستثمارات والتي من شأنها حماية الشركة من تأثير التقلبات الإضافية التي قد تنشأ عن حالة عدم اليقين جراء استمرار الوباء والسعي المتواصل في تحقيق نمو مستدام لمساهميها وعملائها، دفع الشركة للاستمرار في عقد الصفقات خلال عام 2020 لإضافة الإيرادات وخفض المصاريف التشغيلية، في حين استمرت ديمة كابيتال من بعد فضل الله عز و جل ببذل الجهود المكثفة والمتواصلة للإدارة التنفيذية وفريق العمل لمواجهة التحديات وتخفيف تبعاتها قدر الإمكان في ظل ظروف صعبة، والتعامل مع تقلبات الأسواق المستمرة في المناطق والدول التي تتواجد فيها استثماراتها.

تهدف ديمة كابيتال دائماً إلى تعزيز النمو من خلال التوسع والتنوع الجغرافي الذي يتماشى مع استراتيجيتها الراسخة في تقديم فرص استثمارية بنطاق أشمل لعملائها ومساهميها في أهم الأسواق العالمية، فمنذ اطلاقها شركة أبيكس كابيتال للاستثمار، تمكنت من إتمام صفقات استحواذ مميزة هذا العام بمشاركة مجموعة من المستثمرين لتستمر في رؤيتها بتعزيز تواجدها وتقديم فرص وحلول متنوعة من الاستثمارات العقارية المميزة للمستثمرين في السوق الأمريكي.

حضرات السادة المساهمين الكرام

في حين أن الاقتصاد العالمي لا يزال يواجه ويعاني من التأثير العميق للصدمة التي حدثت في الربع الثاني لعام 2020، من المرجح أن تستغرق عودة الاقتصاد إلى الوضع الطبيعي بالكامل مزيداً من الوقت، ولاتزال هناك مخاطر كبيرة تلوح في الأفق، فقد تؤدي موجة ثانية من حالات الإصابة في مختلف البلدان والمناطق إلى حدوث "ركود مزدوج" أو نمط من "التذبذب" في النشاط الاقتصادي والاستثماري بشكل عام وإدارة الأصول بشكل خاص.

علاوة على ذلك، لا تزال هناك مجموعة من المخاطر المتصاعدة التي تهدد الأوضاع الاقتصادية العالمية، مما يجعل المستثمرين والعملاء في ترقب مستمر للأحداث. إلا أن الشركة تستمر في البحث عن فرص جديدة ودراستها بهدف تحقيق التوازن في المحفظة الاستثمارية الحالية وتعزيز التنوع القطاعي فيها. ومن هذا المنطلق، تجلى التركيز المستمر لديمة كابيتال في تحديد وتقويم خططها المستقبلية وأهدافها الاستراتيجية لتواكب الأوضاع المتغيرة للأسواق باستمرار ليكون أحد أهم أولوياتها الموضوعة في المرحلة المقبلة.

حضرات السادة المساهمين الكرام

في بيئة مليئة بالتحديات، ستواصل ديمة كابيتال إن شاء الله عملها وايمانها بضرورة تضافر الجهود معاً لتحقيق الأهداف المشتركة في تطوير أداء الشركة وحقوق المساهمين، حيث تشير التوقعات إلى ظهور بوادر إيجابية في الأداء وفرص نمو في القطاع العقاري في الأعوام المقبلة خصوصاً مع انتشار اللقاحات و بدء العودة تدريجياً في معظم مدن العالم، ولا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل لجميع مساهمينا على ثقتهم ودعمهم المستمر، واسمحوا لي بتقديم وافر الشكر والامتنان لزملائي أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية وفريق عمل ديمة كابيتال، فكل ما يتم تحقيقه وإنجازه – من بعد فضل الله تعالى – هو نتيجة تكاتف جهود فريق العمل والدعم المستمر من مجلس الإدارة والمساهمين.

وفي الختام، أسأل المولى عز وجل أن تتواصل هذه الإنجازات والإخلاص والتفاني في العمل، حتى تحقق الشركة طموحها بأن تكون وجهة مميزة محلياً وإقليمياً في تقديم المنتجات العقارية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

نواف حسين معرفي
رئيس مجلس الإدارة

كلمة
الرئيس التنفيذي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

السادة المساهمين الكرام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لجميع المساهمين والعملاء ولشركائنا الأوفياء الذين كانوا جميعاً العامل الرئيسي والداعم، بعد الله عز وجل، لمواجهة جميع التحديات التي نمر بها. أود أن أعرب أيضاً عن خالص الشكر والتقدير لأعضاء مجلس الإدارة على توجيهاتهم الحكيمة ودعمهم اللامحدود وكذلك جميع أفراد فريق العمل على تفانيهم المستمر وأدائهم المميز لتعزيز مكانة الشركة في السوق والمحافظة على نموها واستمرارها. كما أشكر أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لجهودهم الكبيرة في توجيه أنشطة الشركة وخدماتها وتعاملاتها بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء.

خلال مسيرة الشركة الممتدة لما يقرب من أربعة عشر عاماً في الاستثمار وإدارة الأصول في المنطقة عاصرنا العديد من الأزمات والظروف الصعبة التي استطعنا ولله الحمد التعامل معها بالمحافظة على السياسات التشغيلية للشركة وبإدارة المخاطر للتكيف مع تقلبات الأسواق، إلاَ أن التحديات السابقة لا تقارن بالأثر الكبير والغير مسبوق الذي سببّته جائحة فيروس كورونا وخصوصاً مع تزايد حالة عدم اليقين للأثر الاقتصادي والمالي المستقبلي على مختلف القطاعات في العالم أجمع.

وبشكل عام فقد تسببت الجائحة بانخفاض حاد للإيرادات التشغيلية وانحسار كبير في التدفقات النقدية لمعظم الاستثمارات، هذا الانخفاض الكبير جاء نتيجة للإغلاق الكلي أو الجزئي للحد من انتشار فيروس كورونا، ونتيجة لمواجهة مجموعة واسعة من التحديات أدت إلى انخفاض الدخل لهذه الاستثمارات والذي كان له الأثر السلبي على تقييم أسعار العقارات. وقد كان قطاع الضيافة أكثر القطاعات العقارية تأثراً بتداعيات أزمة كورونا، حيث تشير التقارير الصادرة عن اتحادات مكاتب السياحة والسفر أن هذا القطاع قد تكبد خسائر فادحة نتيجة لتراجع حركة السفر والسياحة الداخلية والخارجية بنسبة كبيرة، حيث تراجعت نسب الإشغال في الفنادق بكل أنواعها عالميا بشكل حاد وكبير جدا.

ورغم أن الحكومات أطلقت الكثير من مبادرات الدعم والتحفيز للاقتصادات للتخفيف من تداعيات الجائحة على قطاعات الأعمال المختلفة، إلا أن أثر الجائحة قد يستمر لسنوات حتى تتعافى هذه القطاعات بشكل كامل.

إن قطاع إدارة الأصول يواجه اليوم تحديات متزايدة نجمت عن انخفاضات حادة في مؤشرات الاقتصاد العالمي، والتي أثرت سلبا على مستويات الثقة وقرارات الاستثمار في الأسواق في ظل مخاوف من استمرار التباطؤ الاقتصادي العالمي. وفي ظل هذه الجائحة، تبذل ديمة كابيتال قصارى جهدها لمواجهة هذه التحديات وتخفيف تبعاتها قدر الإمكان، والتعامل مع تقلبات الأسواق في المناطق والدول التي تعمل بها من خلال الإدارة الفاعلة ومحاولة التكيف في ظل هذه الظروف الصعبة.

كما تسعى ديمة كابيتال للتعامل مع المخاطر المُصاحبة لتقلبات السوق - بسبب حالة عدم اليقين - وموازنة الوفاء بالالتزامات القانونية والتعاقدية ذات الصلة بالاستثمارات العقارية وإعادة هيكلتها قانونياً قدر الإمكان.

بالرغم من التحديات الكبيرة التي واجهت الشركة في عام 2020 إلا أنها استطاعت بفضل من الله تنفيذ عدد من الصفقات خلال العام لتوسيع نطاق الاعمال وتنويع أصول الشركة واستثماراتها وخاصة بعد تأسيس شركة "أبيكس كابيتال للاستثمار" في العام 2019 التابعة لشركة ديمة كابيتال في الولايات المتحدة حيث قامت أبيكس بتوفير فرص وحلول متنوعة من الاستثمارات العقارية المميزة للمستثمرين في المنطقة.

تمكنت أبيكس ولله الحمد من إتمام أربع صفقات – استحواذ خاصة – لمجموعة من المستثمرين خلال هذا العام الصعب والاستثنائي، حيث نفذّت أول صفقتين لها في الربع الأول من العام عندما استحوذت أبيكس على أحد الأصول الحائزة على جوائز في مركز الابتكار العالمي التابع لشركة اكسالتا، والذي يقع في فيلادلفيا، بالإضافة إلى الاستحواذ على مقر شركة اتش بي في روزفيل بولاية كاليفورنيا على التوالي. وفي الربع الثالث قامت الشركة بصفقتها الثالثة في شيكاغو، إلينوي باستحواذها على وست وبستر1515 في لينكولن ياردز المشغلة من قبل شركة سي اتش روبنسون.

وتمكنت أبيكس أيضا، ولله الحمد من الاستحواذ على مبنى المكاتب والمقر الرئيسي لشركة دور داش، وهي شركة رائدة في منصة طلب وتوصيل الطعام في الولايات المتحدة في الربع الرابع من العام.

كما قامت شركة ديمة كابيتال وبمشاركة مجموعة من المستثمرين من الاستحواذ على مستودع ومركز توزيع اطارات بيريللي في كارلايل في المملكة المتحدة في الربع الثاني من العام، وذلك استمراراً لمواصلة نشاطها في تنويع الأصول في القطاعات المختلفة.

مساهمينا الكرام، لاتزال التوقعات الاقتصادية الحالية وحتى المؤشرات القصيرة والمتوسطة الأجل على حد سواء غير واضحة المعالم بسبب الوباء المستمر وازدياد مستوى عدم اليقين حول نمو الاقتصاد العالمي، إلا أننا نسعى دائماً لتعزيز حقوق مساهمينا، والحفاظ على استدامة عمل الشركة، مع الأخذ بعين الاعتبار تنمية الأصول وتحسين جودتها قدر الإمكان، آملين من الله عز وجل أن تتكلل جهودنا بالنجاح لما فيه خير مساهمينا وعملائنا.

ختاماً، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن اخواني الأفاضل في فريق ديمة كابيتال نشكركم على ثقتكم ودعمكم المستمرين، سائلين المولى عز وجل السداد والرشاد.

حسام ناصر المزيعل

نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

تقرير
هيئة الفتوى
والرقابة الشرعية

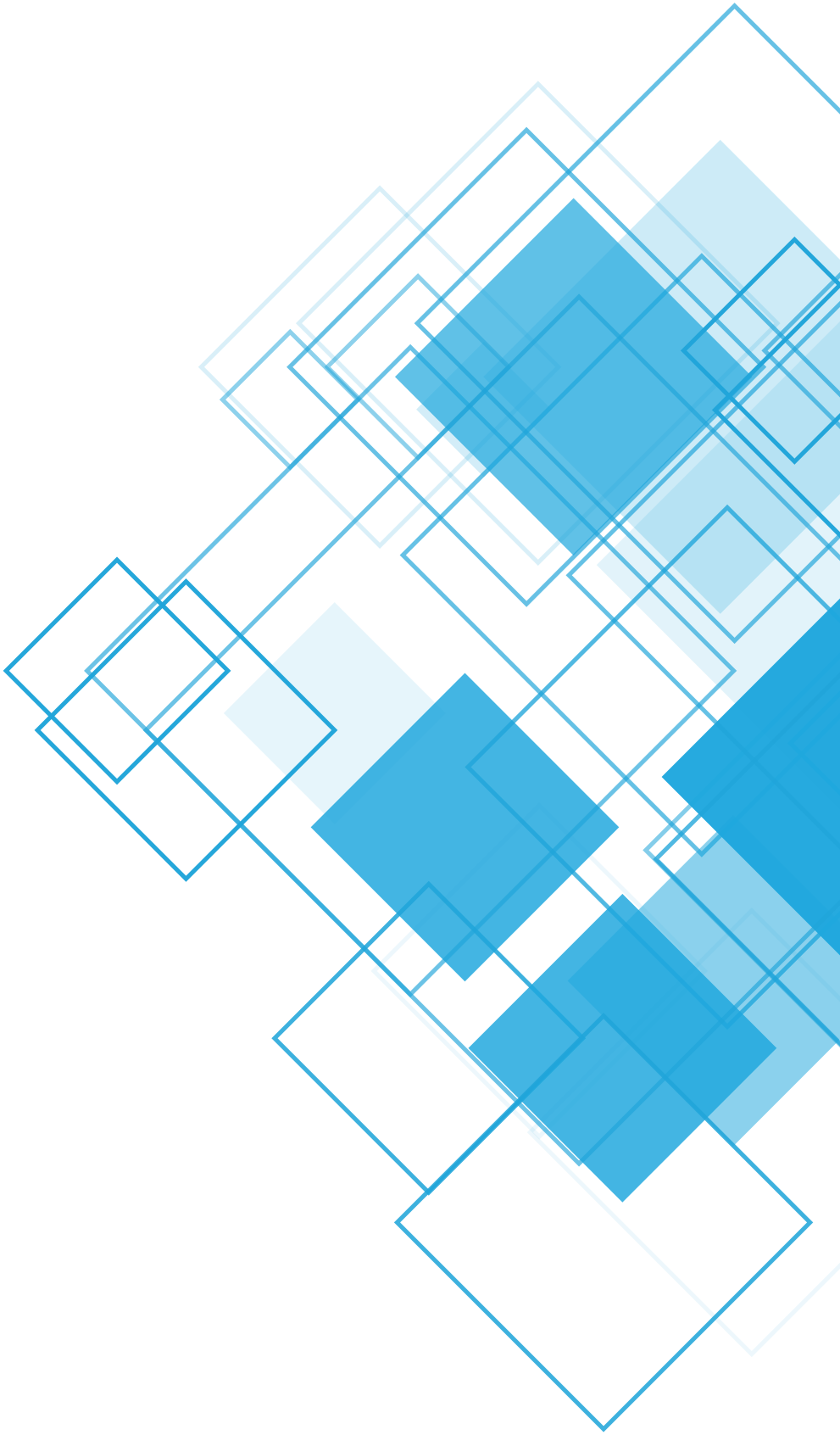

الحمدلله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه.

السادة / مساهمي شركة ديمة كابيتال للاستثمار ش.م.ك (مقفلة) المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد ،،،

نفيدكم علماً بأننا قد قمنا بمراقبة العقود والمعاملات التي أبرمتها الشركة وذلك في الفترة من 2020/1/1م إلى 2020/12/31م، وتنحصر مسؤوليتنا في إبداء رأي مستقل في مدى التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية في أعمالها وأنشطتها.

وبناءً على تقرير التدقيق الشرعي الداخلي المرفوع من قبل إدارة الرقابة الشرعية، والتي قامت بالتدقيق طبقاً للقرارات الصادرة عن الهيئة في ضوء المعايير والضوابط الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي تتطلب تخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق والمراجعة من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات والاقرارات الضرورية لإعطاء تأكيد معقول بأن الشركة ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية كما تم بيانها من قبلنا، ونعتقد بأن أعمال التدقيق التي قامت بها الإدارة توفر أساساً مناسباً لإبداء رأي معقول.

علماً بأن مسؤولية الالتزام بتنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كما تم بيانها من قِبلنا تقع على عاتق إدارة الشركة.

وبناءً على ما تقدم فإن الهيئة ترى الآتي:

1. إن الشركة خلال الفترة المحددة قد التزمت بواجباتها تجاه تنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، كما تم بيانها في الآراء والإرشادات والقرارات الشرعية التي تم إصدارها من قِبلنا خلال الفترة المحددة، ولم يظهر لنا وجود مخالفات شرعية تتعارض مع هذا الرأي.
2. أن جميع الإيرادات التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها الشريعة الإسلامية قد تم تجنيبها للتخلص منها في أعمال خيرية.
3. أن احتساب الزكاة قد تم وفق المبادئ المعتمدة من قبل الهيئة، وقررت أنه ليس على الشركة زكاة شرعية.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ،،،
والحمد لله رب العالمين.

أعضاء هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

د. خالد شجاع العتيبي - رئيساً	**الشيخ/ ناظم محمد المسباح**	**أ.د. سليمان معرفي سفر**

أ.د. ابراهيم عبدالله السبيعي

تقرير
المدقق الشرعي
الخارجي

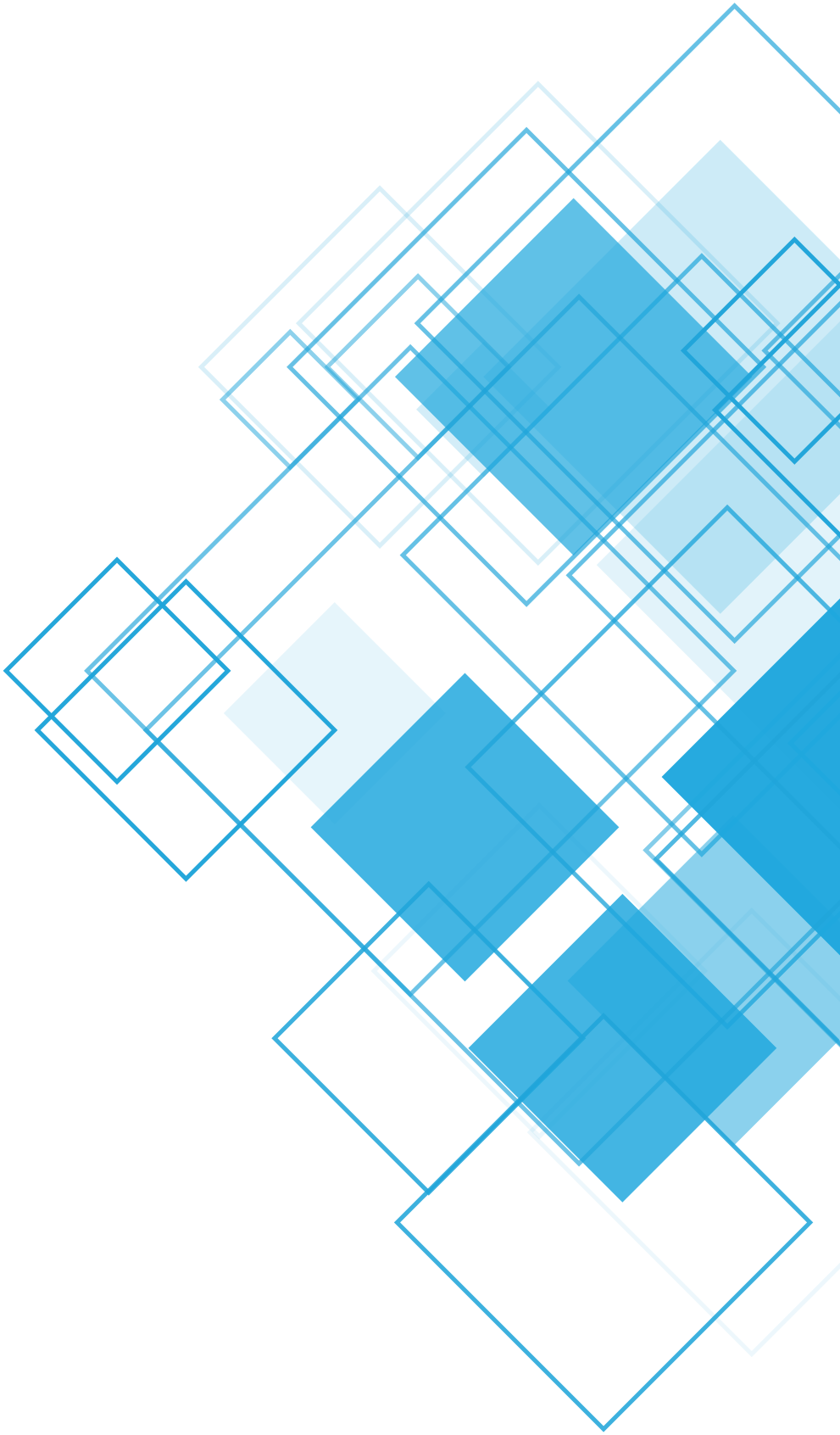

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه.

إلى السادة / المساهمين

شركة ديمة كابيتال للاستثمار

الكويت – دولة الكويت

هدف ونطاق التدقيق

قمنا بتدقيق العقود والمعاملات التي نفذتها شركة ديمة كابيتال للاستثمار (الشركة) خلال الفترة المالية المنتهية في 2020/12/31 لإبداء الرأي في مدى التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية كما هي في قرارات هيئة الرقابة الشرعية للشركة، وقرارات المجامع الفقهية ذات الصلة، والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) وقرارات هيئة أسواق المال ذات الصلة.

مسؤولية الإدارة عن الالتزام الشرعي

تقع مسؤولية الالتزام بتنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية على إدارة الشركة، كما أن الإدارة مسؤولة عن الرقابة الشرعية الداخلية التي تراها ضرورية لضمان تنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

وتتمثل الجهات المسؤولة في الشركة عن إجراء التعاملات التي تم فحصها ومراحل إنجازها في مجلس الإدارة.

الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى ورقابة الجودة

لقد التزمنا بالاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى كما هي في "ميثاق أخلاقيات المحاسب والمراجع الخارجي للمؤسسات المالية الإسلامية" الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، و"دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" الصادر عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين ومتطلبات هيئة أسواق المال في دولة الكويت ذات الصلة. والتي تأسست على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني.

لقد التزمنا بمتطلبات معيار رقابة الجودة رقم (1) بشان "رقابة الجودة للمكاتب التي تنفذ عمليات تدقيق ومراجعة البيانات المالية، وعمليات التأكيد الأخرى، وعمليات الخدمات ذات العلاقة"، ووفقاً لتلك المتطلبات فإننا نحافظ على نظام شامل لرقابة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة بشأن الامتثال مع المتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات النظامية والتنظيمية المنطبقة.

مسؤولية المدقق الشرعي الخارجي ووصف العمل المنجز

تتمثل مسؤوليتنا في إبداء الرأي في مدى التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية بناءً على تدقيقنا لها. وقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير الحوكمة ومعايير التدقيق الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وبالأخص معيار التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (6) بشأن "التدقيق الشرعي الخارجي (عمليات التأكيد المستقل على التزام المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية)"، ووفقاً للمعايير الدولية لعمليات التأكيد والصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي وبالأخص معيار التأكيد رقم (3000) بشأن "عمليات التأكيد عدا عن عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية " ومبدأ الأهمية النسبية وما يترتب من آثار على منهجية التدقيق وإظهار الملاحظات في هذا التقرير، وقرارات هيئة أسواق المال في دولة الكويت ذات الصلة. وتتطلب هذه المعايير أن نمتثل لمتطلبات السلوك الأخلاقي للمهنة وأن نقوم بتخطيط وأداء التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن الشركة ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن عملية التدقيق الشرعي سوف تكشف دائماً عن المخالفات الشرعية عند وجودها.

وتتضمن أعمال التدقيق أداء إجراءات للحصول على أدلة تدقيق حول مدى ا لالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، لقد قمنا بتدقيقنا بناءً على عينة منهجية مختارة، ونعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأي التدقيق الخاص بنا. وكجزء من عملية التدقيق الشرعي فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق كما نقوم أيضاً بالآتي :

(1) تحديد وتقييم مخاطر عدم الالتزام الشرعي، وكذلك تصميم والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر. والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لإبداء رأينا.

(2) تكوين فهم حول نظام الرقابة الشرعية الداخلية ذي الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس بغرض إبداء رأي حول مدى فاعلية نظام الرقابة الشرعية الداخلية للشركة.

(3) الاطلاع وفحص العقود والمعاملات الآتية :

- تقارير وحدة التدقيق الشرعي الداخلي للشركة.
- البيانات المالية للشركة ومرفقاتها.
- عمليات الاستثمار والحركة عليها خلال العام.
- عمليات المحافظ الاستثمارية والحركة عليها خلال العام.
- التقارير المقدمة للجهات الإشرافية وتقارير التدقيق الداخلي.
- صندوق الخيرات (حساب التطهير) ومتابعة الاستخدامات خلال العام، الإضافات خلال العام، الرصيد في نهاية العام.

(4) التواصل مع الإدارة فيما يخص نطاق وتوقيت التدقيق المخطط ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الشرعية الداخلية نقوم بتحديدها خلال عملية التدقيق.

(5) إرسال نسخة من تقرير نتائج التدقيق الشرعي والتوصيات والحصول على رد الإدراة بشأن كل ملاحظة.

(6) تقييم الملاحظات المثبتة في تقرير نتائج التدقيق الشرعي والتوصيات في ضوء مبدأ الأهمية النسبية.

(7) في سبيل تحقيق المطلوب منا، فقد قمنا بالتواصل مع إدارة الشركة وتنفيذ التدقيق الميداني على الشركة في الفترة: 2-10 فبراير 2021.

الرأي

إن العقود والمعاملات التي أبرمتها شركة ديمة كابيتال للاستثمار (الشركة) خلال الفترة المالية المنتهية في 2020/12/31 تمت وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

الإيرادات المجنبة

لا توجد إيرادات محرمة تتطلب التجنيب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
شركة رقابة العالمية للاستشارات الشرعية

الكويت في 2020/2/10

علي دياب أحمد
الممثل القانوني

د. عبدالباري مشعل
المدقق الشرعي

dimah ديمه
capital كابيتال

تقرير
الحوكمة

القاعدة الأولى
بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة

نبذة عن تشكيل مجلس الإدارة، وذلك على النحو الآتي:

الاسم	تصنيف العضو تنفيذي غير تنفيذي/ مستقل أمين سر	المؤهل العلمي والخبرة العملية	تاريخ الانتخاب/ تعيين أمين السر
نواف حسين معرفي	رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي)	**خبرة تفوق 23 عاماً في قطاعي الخدمات المالية والبترولية.** حاصل على شهادتي الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة كارديف - المملكة المتحدة، والبكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة ولاية ميشيغان - الولايات المتحدة الأمريكية.	28 يونيو 2020
حسام ناصر المزيعل	نائب رئيس مجلس الإدارة (تنفيذي)	**خبرة تفوق 24 عاماً في قطاع المؤسسات المالية.** حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة القاهرة	28 يونيو 2020
أحمد سليمان الخالد	عضو مجلس الإدارة (مستقل)	**خبرة تفوق 22 عاماً في قطاع المؤسسات المالية.** حاصل على شهادة البكالوريوس في هندسة الكمبيوتر من جامعة ولاية كاليفورنيا - الولايات المتحدة الأمريكية.	28 يونيو 2020
يوسف خالد المرزوق	عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)	**خبرة تفوق 17 عاماً في قطاع المؤسسات المالية.** حاصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة العامة من جامعة ولاية كاليفورنيا سان بيرناردينو - الولايات المتحدة الأمريكية.	28 يونيو 2020
فهد عبد الرحمن الصانع	عضو مجلس الإدارة (غير تنفيذي)	**خبرة تفوق 21 عاماً في قطاع المؤسسات المالية.** حاصل على شهادتي الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ديوك والبكالوريوس في الهندسة الكيميائية من جامعة ولاية أوريغن - الولايات المتحدة الأمريكية.	28 يونيو 2020
فؤاد صالح الشهاب	عضو مجلس الإدارة – سابق (مستقل)	**خبرة تفوق 40 عاماً في قطاع المؤسسات المالية.** حاصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة والاقتصاد من جامعة سانت توماس – الولايات المتحدة الأمريكية.	من: 13 نوفمبر 2017 حتى: 28 يونيو 2020
محمد خالد العصيمي	أمين سر مجلس الإدارة	**خبرة تفوق 8 أعوام في قطاع البنوك والمؤسسات المالية.** حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الكويت	13 نوفمبر 2019

نبذة عن اجتماعات مجلس إدارة الشركة، وذلك من خلال البيان التالي:

اجتماعات مجلس الإدارة خلال عام 2020

إسم العضو	نواف حسين معرفي رئيس مجلس الإدارة	حسام ناصر المزيعل نائب رئيس مجلس الإدارة	أحمد سليمان الخالد (عضو مستقل)	فؤاد صالح الشهاب (عضو مستقل)	فهد عبدالرحمن الصانع (عضو)	يوسف خالد المرزوق (عضو)
إجتماع رقم (1) بتاريخ 01/28	✓	✓	تم انتخاب السيد/ أحمد سليمان الخالد كعضو مستقل بتاريخ 28 يونيو 2020	✓	✓	✓
إجتماع رقم (2) بتاريخ 2020/02/19	✓	✓		✓	✓	✓
إجتماع رقم (3) بتاريخ 2020/03/03	✓	✓		✓	✓	✓
إجتماع رقم (4) بتاريخ 2020/03/03	✓	✓		✓	✓	✓
إجتماع رقم (5) بتاريخ 2020/04/28	✓	✓		✓	✓	✓
إجتماع رقم (6) بتاريخ 2020/06/28	✓	✓	✓	انتهت عضوية السيد/ فؤاد صالح الشهاب في مجلس الإدارة بتاريخ 28 يونيو 2020	✓	✓
إجتماع رقم (7) بتاريخ 2020/07/29	✓	✓	✓		✓	✓
إجتماع رقم (8) بتاريخ 2020/08/13	✓	✓	✓		✓	✓
إجتماع رقم (9) بتاريخ 2020/08/18	✓	✓	✓		✓	✓
إجتماع رقم (10) بتاريخ 2020/08/26	✓	✓	✓		✓	✓
إجتماع رقم (11) بتاريخ 2020/09/23	✓	✓	✓		✓	✓
إجتماع رقم (12) بتاريخ 2020/10/20	✓	X	✓		✓	✓
إجتماع رقم (13) بتاريخ 2020/10/25	✓	X	✓		✓	✓
إجتماع رقم (14) بتاريخ 2020/11/05	✓	X	✓		✓	✓
إجتماع رقم (15) بتاريخ 2020/11/11	✓	✓	✓		✓	✓
إجتماع رقم (16) بتاريخ 2020/11/25	✓	✓	✓		✓	✓
عدد الإجتماعات	16	13	11	5	16	16

• يتم التأشير بعلامة (✓) في حال حضور عضو مجلس الإدارة الاجتماع، وعلامة (X) في حال غيابه.

• يتضمن الجدول جميع اجتماعات مجلس الإدارة المنعقدة خلال عام 2020.

- **موجز عن كيفية تطبيق متطلبات التسجيل والتنسيق وحفظ محاضر اجتماعات مجلس إدارة الشركة.**

يقوم أمين السر باتباع دليل إجراءات أمانة السر المعتمد من قبل مجلس الإدارة، كما يقوم أمين السر بالاحتفاظ بمحاضر مكتوبة لاجتماعات مجلس الإدارة، يدون فيها ما يلي:

1. أسماء الحضور وذكر أسباب غياب الأعضاء المتغيبين.
2. أراء أعضائه ومناقشاتهم ومداولاتهم، واعتراضات أي عضو إن وجدت.
3. عملية التصويت وما تم التوصل إليه من قرارات فيما يعرض على المجلس من موضوعات.

يتم قيد وحفظ هذه المحاضر بالإضافة إلى التقارير التي ترفع من المجلس بشكل يُسهل الرجوع إليها، ويقوم أمين السر بتبليغ مواعيد اجتماعات المجلس قبل ثلاثة أيام عمل على الأقل، مع مراعاة الاجتماعات الطارئة.

كما يقوم أمين السر بعرض محاضر الاجتماعات على جميع الأعضاء والتأكد من اعتمادها خلال عشرة أيام عمل من تاريخ الانعقاد، علماً بأن الشركة تحتفظ بنسخ عن القرارات في مقرها الرئيسي.

ويتولى أمين سر مجلس الإدارة مسئولية إبلاغ هذه القرارات إلى الإدارات المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

القاعدة الثانية
التحديد السليم للمهام والمسؤوليات

- **نبذة عن كيفية قيام الشركة بتحديد سياسة مهام، ومسؤوليات، وواجبات كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وكذلك السلطات والصلاحيات التي يتم تفويضها للإدارة التنفيذية.**

يحرص مجلس الإدارة دائماً على العمل كـ "نقطة التوازن" ما بين القيادة الاستراتيجية لوضع ومراجعة رؤية الشركة بما يكفل تحقيق أهداف المساهمين وحماية حقوقهم، ومن ناحية أخرى متابعة الإدارة التنفيذية ذلك أنه لن يتسنى للمجلس تحقيق الأهداف أو حماية الحقوق، إلا من خلال التأكد من أن الإدارة التنفيذية تقوم بمهامها على أكمل وجه وأن قراراتها دائماً وأبداً تصب في مصلحة المساهمين دون تفرقة.

في إطار التزام شركة ديمة كابيتال للاستثمار بتطبيق أساسيات وقواعد الحوكمة الرشيدة، فقد راعت إدارة الشركة متمثلة في مجلس إدارتها أن يتم تحديد مسؤوليات ومهام كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على الشكل الآتي:

- اعتماد ميثاق مجلس الإدارة، حيث يتولى مجلس الإدارة جميع الصلاحيات والسلطات اللازمة لإدارتها.
- وضع معايير أداء موضوعية KPIs لتقييم أداء مجلس الإدارة ككل، ومساهمة كل عضو من أعضاء المجلس وكل لجنة من لجانه.
- وضع معايير أداء موضوعية KPIs للإدارة التنفيذية تتوافق مع أهداف واستراتيجية الشركة.

إضافة إلى أن الشركة قامت بإنشاء هيكل إداري متوازن يستند توازنه على وضع مستويات إدارية معتدلة من الأعلى للأسفل يكون لكل منها غرض محدد ووصف وظيفي واضح بحيث يشغل هذه المستويات أفراد ذوي أهلية أخلاقية ومؤهلات علمية وخبرات فنية حسب معايير الكفاءة والنزاهة التي استقر عليها قانون هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية.

وإيماناً بالعمل الجماعي، فقد عملت الشركة على خلق بيئة سليمة قائمة على العمل الجماعي الفعال تسمح بتمكين كل طرف في الهيكل الإداري بأداء ما هو مسند إليه من عمل كلاً فيما يخصه دون عُزلة عن طريق:

- التحديد السليم لمهام ومسئوليات كل طرف بالإضافة إلى الوصف الوظيفي الواضح.
- المشاركة والإفصاح الآمن للمعلومات حسب المستوى الوظيفي لكل طرف وفقاً للحد المسموح به قانوناً وذلك وفق الضوابط التي تحكمها معايير الإفصاح.

- **إنجازات مجلس الإدارة خلال العام.**

1. عقد مجلس الإدارة عدد (16) اجتماع وعدد (8) قرارات بالتمرير، ناقش خلالها عدد (107) بنداً وأصدر بشأنها القرارات والتوصيات المناسبة.
2. اعتماد تقرير الحوكمة عن السنة المالية 2019.
3. اعتماد التقرير السنوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن السنة المالية 2019.
4. تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن عام 2019.
5. اعتماد تقرير المكافآت للسنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2019.
6. اعتماد مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs لعام 2020 لكلٍ من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
7. متابعة الخطة الاستراتيجية للشركة وانجازاتها.
8. تأسيس شركة تابعة في جزر الكايمن باسم (Dimah Investment Co.).
9. متابعة موازنة السنة المالية 2020.
10. اعتماد أدلة السياسات والإجراءات الجديدة بالشركة والبالغ عددها (17)، وكذلك مراجعة عدد (21) من أدلة السياسات والإجراءات القائمة بالشركة.
11. اعتماد التقارير الدورية الصادرة عن إدارة المخاطر.

- **نبذة عن تطبيق متطلبات تشكيل مجلس الإدارة للجان متخصصة تتمتع بالاستقلالية مع مراعاة ذكر المعلومات التالية عن كل لجنة:**

1- لجنة التدقيق

أ. مهام وإنجازات لجنة التدقيق خلال 2020:

- التنسيق مع المدققين الخارجين ومتابعة أعمالهم.
- مراجعة البيانات المالية المرحلية والسنوية ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- مراجعة ومناقشة أعمال إدارة التدقيق الداخلي وما تم انجازه من خطة التدقيق.
- مناقشة جوانب التدقيق الداخلي والمتعلقة بنظم وتقنية وأمن المعلومات.
- مناقشة نتائج تقرير مراجعة نظم الرقابة الداخلية.
- مراجعة ومناقشة خطابات التعيين للمدققين الخارجيين بما فيها الشروط التعاقدية والأتعاب، ورفع التوصية بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- استعراض ومناقشة تقارير الجهات الرقابية ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- تقييم أداء مسئول التدقيق الداخلي وتحديد مكافآته والتوصية لمجلس الإدارة بذلك.
- تقييم أداء مسئول التدقيق الشرعي الداخلي وتحديد مكافآته.

ب. تاريخ تشكيل لجنة التدقيق ومدتها

تم تشكيل اللجنة بتاريخ **28** يونيو **2020**، مدتها ثلاث سنوات

ج. أعضاء لجنة التدقيق مع تحديد رئيسها

1. أحمد سليمان الخالد — رئيس اللجنة
2. يوسف خالد المرزوق — عضو
3. فهد عبد الرحمن الصانع — عضو

د. عدد الاجتماعات التي عقدتها لجنة التدقيق خلال عام 2020.

عقدت اللجنة عدد (7) اجتماعات خلال عام 2020.

2- لجنة المخاطر

أ. مهام وإنجازات لجنة المخاطر خلال 2020:

- المساهمة في وضع معايير وحدود المخاطر ورفع التوصيات بشأنها لمجلس الإدارة.
- استعراض تقارير إدارة المخاطر ومتابعة تنفيذ الخطط الموضوعة لتفادي أو تقليل أو نقل أو قبول المخاطر ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- رفع التوصيات لمجلس الإدارة بشأن التوجهات الاستثمارية الجديدة والقائمة.
- تقديم المقترحات للإدارة التنفيذية ولمجلس الإدارة بخصوص تطوير ممارسات وأساليب إدارة المخاطر في الشركة بشكل فاعل.
- مراجعة نتائج تقييم المخاطر والتوصية لمجلس الإدارة بحدود المخاطر المقبولة في الشركة للاعتماد.
- مراجعة دراسة توزيع الأصول وأي تحديثات تطرأ عليها والتحقق من توافقها مع نزعة المخاطر المعتمدة.
- مراجعة وتقديم التوصيات المتعلقة بإدارة الاستثمار أخذاً في الاعتبار المخاطر المصاحبة لها.
- مراجعة الأمور التي تثيرها لجنة التدقيق والتي قد تؤثر على إدارة المخاطر بالشركة.
- تقييم أداء مدير إدارة المخاطر وتحديد مكافآته والتوصية لمجلس الإدارة بذلك.

ب. تاريخ تشكيل لجنة المخاطر ومدتها

تم تشكيل اللجنة بتاريخ 28 يونيو 2020، مدتها ثلاث سنوات.

ج. أعضاء لجنة المخاطر مع تحديد رئيسها

1. يوسف خالد المرزوق — رئيس اللجنة
2. أحمد سليمان الخالد — عضو
3. فهد عبد الرحمن الصانع — عضو

د. عدد الاجتماعات التي عقدتها لجنة المخاطر خلال عام 2020.

عقدت اللجنة عدد (8) اجتماعات خلال عام **2020**.

3- لجنة الترشيحات والمكافآت

أ. مهام وإنجازات لجنة الترشيحات والمكافآت خلال 2020:

- التوصية لمجلس الإدارة باعتماد نموذج تقييم أداء المجلس واللجان عن عام 2019 من قبل أعضاء المجلس.
- استعراض خطط التعيين وزيادة الرواتب للموظفين لعام 2020 ورفع التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين ممثلي الشركة في مجالس إدارات الشركات التابعة والزميلة.
- التأكد من عدم انتفاء صفة الاستقلالية في الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة.

ب. تاريخ تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت ومدتها

تم تشكيل اللجنة بتاريخ 28 يونيو 2020، مدتها ثلاث سنوات.

ج. أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت مع تحديد رئيسها

1. نواف حسين معرفي — رئيس اللجنة
2. أحمد سليمان الخالد — عضو
3. يوسف خالد المرزوق — عضو

د. عدد الاجتماعات التي عقدتها لجنة الترشيحات والمكافآت خلال عام 2020.

عقدت اللجنة عدد (2) اجتماعات خلال عام **2020**.

4- اللجنة التنفيذية

أ. مهام وإنجازات اللجنة التنفيذية خلال 2020:

- اتخاذ القرارات في الأمور الطارئة والتي لا يمكن تأجيلها إلى موعد اجتماع مجلس الإدارة، وفقاً لمصفوفة الصلاحيات المعتمدة، ومن تلك الصلاحيات على سبيل المثال لا الحصر (الدخول أو التخارج من الاستثمارات، والنظر في أي نزاع أو أمر آخر يستدعي البت الطارئ فيه).
- أي مهام إضافية تسند للجنة من قبل مجلس الإدارة أو رئيس المجلس كلاً وفقاً لصلاحياته وذلك حسب رؤية المجلس، على أن تكون تلك المهام/ التفويضات لغرض محدد ومدة محددة.

ب. تاريخ تشكيل اللجنة التنفيذية ومدتها

تم تشكيل اللجنة بتاريخ 28 يونيو 2020، مدتها ثلاث سنوات.

ج. أعضاء اللجنة التنفيذية مع تحديد رئيسها

1. حسام ناصر المزيعل رئيس اللجنة
2. أحمد سليمان الخالد عضو
3. فهد عبد الرحمن الصانع عضو

د. عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة التنفيذية خلال عام 2020.

لم تعقد اللجنة أي اجتماع خلال عام 2020.

- **موجز عن كيفية تطبيق المتطلبات التي تتيح لأعضاء مجلس الإدارة الحصول على المعلومات والبيانات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب.**

تقوم الإدارة التنفيذية بالتواصل المستمر والدائم مع مجلس الإدارة من خلال أمانة السر للتأكد من حصول كافة الأعضاء على المعلومات والبيانات بشكل دقيق قبل وقت كافٍ من اجتماعات مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه.

فضلاً عن أن مجلس الإدارة يتمتع بحق الوصول المباشر وغير المقيد للإدارة التنفيذية واستلام التقارير الدورية منها، فضلاً عن أن المجلس قد يطلب أي معلومات من أي من موظفي الشركة من وقت لآخر.

وقد قام المجلس في وقت سابق باعتماد لائحة مجلس الإدارة ولائحة لكل لجنة من اللجان المنبثقة عنه، حيث تنظم هذه اللوائح العلاقة بينها وبين المجلس إضافة إلى العلاقة بينها وبين مختلف الإدارات بالشركة وفق مصفوفة الصلاحيات وبما لا يتعارض مع تعليمات الحوكمة.

كما يتم العمل حالياً على إعداد البنية التحتية والتكنولوجية المطلوبة لتسهيل التواصل بين مختلف الإدارات بالشركة وأعضاء مجلس الإدارة من خلال أمين سر مجلس الإدارة.

القاعدة الثالثة
اختيار أشخاص من ذوي الكفاءة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

- **نبذة عن تطبيق متطلبات تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت.**

- تم تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت بتاريخ 28 يونيو 2020.
- روعي في تشكيل اللجنة أن يكون عدد أعضاؤها ثلاثة على الأقل من ضمنهم عضوين مستقلين ويرأسها عضو غير تنفيذي.
- قام مجلس الإدارة باعتماد "لائحة لجنة الترشيحات والمكافآت" والتي تبين آلية تشكيل اللجنة ومهامها واختصاصاتها.

- **تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.**

تم إعداد تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وفقاً لمتطلبات قانون الشركات إضافةً إلى متطلبات الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته.
وقد تم اعتماد التقرير من قبل الجمعية العمومية العادية بعد أن قام رئيس مجلس الإدارة بتلاوته.

القاعدة الرابعة
ضمان نزاهة التقارير المالية

- **التعهدات الكتابية من قبل كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بسلامة ونزاهة التقارير المالية المعدة.**

- قامت الإدارة التنفيذية بتقديم إقرار إلى مجلس الإدارة يتضمن التعهد بأن التقارير المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 تم عرضها بصورة سليمة وعادلة، وأنها تستعرض كافة الجوانب المالية للشركة من بيانات ونتائج تشغيلية، كما أنه يتم إعدادها وفق معايير المحاسبة الدولية المعتمدة من قبل هيئة أسواق المال.
- قام مجلس الإدارة بتقديم إقرار إلى الجمعية العام بخصوص سلامة ونزاهة البيانات المالية، كما تم تضمين الإقرار في التقرير السنوي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

- **نبذة عن تطبيق متطلبات تشكيل لجنة التدقيق.**

- تم تشكيل لجنة التدقيق بتاريخ 28 يونيو 2020.
- روعي في تشكيل اللجنة أن يكون عدد أعضاؤها ثلاثة على الأقل من ضمنهم عضوين مستقلين، وهم من ذوي الخبرات العملية والمؤهلات العلمية في المجالات المحاسبية والمالية، ولا يشغل عضويتها كل من رئيس مجلس الإدارة والعضو التنفيذي،
- قام مجلس الإدارة باعتماد "لائحة لجنة التدقيق" والتي تبين آلية تشكيل اللجنة ومهامها واختصاصاتها.

- **في حال وجود تعارض بين توصيات لجنة التدقيق وقرارات مجلس الإدارة، يتم تضمين بيان يفصل ويوضح التوصيات والسبب أو الأسباب من وراء قرار مجلس الإدارة عدم التقيد بها.**

- لم يكن هناك ثمة تعارض بين توصيات اللجنة وقرارات مجلس الإدارة خلال العام 2020.

- **التأكيد على استقلالية وحيادية مراقب الحسابات الخارجي.**

- أن مراقب الحسابات الخارجي مستقل عن الشركة، ولا يقوم بأعمال مراقب حسابات لأية صناديق استثمارية مدارة من قبل الشركة.
- لا يقوم لصالح الشركة بأية أعمال أخرى لا تدخل ضمن أعمال المراجعة والتدقيق.
- يجري تدوير الشركاء من مكتب مراقب الحسابات كل أربع سنوات.

القاعدة الخامسة
وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية

- **بيان مختصر عن تطبيق متطلبات تشكيل إدارة/ مكتب/وحدة مستقلة لإدارة المخاطر.**

- تتمتع إدارة المخاطر بالاستقلالية التامة، فضلاً عن تمتعهم بقدر كبير من الصلاحيات، وتتبع بشكل مباشر لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة وترفع تقاريرها الدورية للجنة وللمجلس.
- قامت الشركة بوضع الأنظمة والإجراءات الفعالة لإدارة المخاطر والمتمثلة في قياس ومتابعة كافة أنواع المخاطر التي تتعرض لها الشركة.
- تم تسجيل مدير إدارة المخاطر لدى هيئة أسواق المال بتاريخ 20 سبتمبر 2020، وهو من الموظفين المؤهلين ذوي الخبرات التقنية والمهنية في مجال إدارة المخاطر.

- **نبذة عن تطبيق متطلبات تشكيل لجنة إدارة المخاطر**

  - تم تشكيل لجنة المخاطر بتاريخ 28 يونيو 2020.
  - روعي في تشكيل اللجنة أن يكون عدد أعضاؤها ثلاثة على الأقل ومن ضمنهم عضوين مستقلين، ولا يشغل عضويتها رئيس مجلس الإدارة.
  - قام مجلس الإدارة باعتماد "لائحة لجنة المخاطر " والتي تبين آلية تشكيل اللجنة ومهامها واختصاصاتها.

- **موجز يوضح أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.**

لدى الشركة أنظمة ضبط ورقابة داخلية تغطي جميع أنشطة الشركة، حيث أن نظم الرقابة الداخلية تعمل على الحفاظ على سلامة الشركة المالية ودقة بياناتها وكفاءة عملياتها من مختلف الجوانب، وقد راعت الشركة في الهيكل التنظيمي مبادئ الضبط الداخلي لعملية الرقابة المزدوجة، حيث تتكون أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من مجموعة من العناصر التالية:

  - تحديد وإرساء السياسات واللوائح الداخلية والإجراءات التي تحدد الصلاحيات وآليات تنفيذ العمل.
  - تفويض الصلاحيات بموجب سياسة واضحة معتمدة من قبل مجلس الإدارة يتم فيها التحديد السليم للسلطات والمسئوليات.
  - ضمان فصل المهام والمسؤوليات بين متخذي القرار ومنفذيه، ومراعاة عدم تعارض المصالح.
  - إرساء ضوابط رقابة داخلية لضمان سلامة الأصول واحتواء المسؤوليات والمطالبات ضمن الحدود المعتمدة.
  - توفير نظام محاسبي لقيد التعاملات المالية، وإصدار التقارير والبيانات المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المعتمدة.
  - إرساء الضوابط والأنظمة لكشف وتقييم وإدارة عوامل المخاطر التي تتعرض لها مختلف أنشطة الشركة.

- **بيان مختصر عن تطبيق متطلبات تشكيل إدارة/ مكتب/وحدة مستقلة للتدقيق الداخلي.**

  - تتمتع إدارة التدقيق الداخلي بالاستقلالية التامة وتتبع لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.
  - يقوم مجلس الإدارة بتحديد مهام ومسئوليات إدارة التدقيق الداخلي.
  - قامت الشركة بإسناد مهمة التدقيق الداخلي إلى مكتب تدقيق مستقل، ويقوم مسؤول التدقيق الداخلي بالتنسيق لعمل التدقيق الداخلي فيما بين الشركة ومكتب التدقيق.
  - تم تسجيل مسؤول التدقيق الداخلي لدى هيئة أسواق المال بتاريخ 15 فبراير 2017.
  - يقوم مسؤول التدقيق الداخلي بالمهام التالية:

- تنسيق إعداد خطة التدقيق الداخلي السنوية لتقديمها إلى لجنة التدقيق لاعتمادها.
- تنسيق إنجاز أعمال التدقيق الداخلي (زيارات ميدانية، اجتماعات مع الإدارات المعنية، مراجعة مسودة التقارير، تجميع ملاحظات وردود الإدارات على التقارير).
- التنسيق مع المدقق الداخلي لحضور اجتماعات لجنة التدقيق لتقديم تقارير نتائج التدقيق.
- رفع التقارير إلى لجنة التدقيق بخصوص مراجعة وتقييم نظم وضوابط الرقابة الداخلية.

القاعدة السادسة
تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية

- **موجز عن ميثاق العمل الذي يشتمل على معايير ومحددات السلوك المهني والقيم الأخلاقية.**

تلتزم شركة ديمة كابيتال للاستثمار بالمحافظة على أعلى معايير السلوك المهني والقيم الأخلاقية من خلال المبادئ القانونية لميثاق السلوك المهني والقيم الأخلاقية لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمعتمد من قبل مجلس الإدارة، الذي يعكس أفضل ممارسات الأعمال والمبادئ السلوكية التي تدعم هذا الالتزام، ويتم إعداد الميثاق وتحديثه أخذاً في الاعتبار ما يلي:

- أن يلتزم كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بكافة القوانين والتعليمات وتمثيل جميع المساهمين مع الالتزام بما يحقق مصلحة الشركة ومصلحة المساهمين ومصلحة أصحاب المصالح الآخرين وليس مصلحة مجموعة محددة فقط.
- أن تكون الإفصاحات كاملة وعادلة ودقيقة ومعقولة وذات مغزى ويتم إصدارها في التوقيت المناسب ضمن التقارير الدورية الصادرة عن الشركة والمطلوبة من قبل الهيئات الحكومية والجهات الرقابية والتنظيمية.
- أن يتم تجنب إساءة استخدام أو تطبيق أصول الشركة ومواردها.
- أن يتم ضمان أعلى مستوى من السرية والتعامل العادل والنزيه داخل الشركة وخارجها.

- **موجز عن السياسات والآليات بشأن الحد من حالات تعارض المصالح.**

- يلتزم أعضاء المجلس بالقوانين والسياسات المعتمدة في الشركة والتي تحكم آلية التعامل مع حالات تعارض المصالح، كما يلتزمون بتطبيق كافة القواعد المذكورة في ميثاق سلوكيات العمل.
- يقوم المجلس بمراجعة واعتماد سياسة الشركة الخاصة والتي تحكم آلية التعامل مع حالات تعارض المصالح.
- يقوم مجلس الإدارة بالحصول على موافقة الجمعية العامة قبل أن يكون له أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة مع أي أعمال أو عقود مبرمة لصالح الشركة.
- لتجنب تعارض المصالح، يقوم أعضاء مجلس الإدارة إخطار مجلس الإدارة عن أي مصالح شخصية في الأعمال والعقود التي يتم إبرامها لصالح الشركة، وذلك من خلال اجتماعات المجلس.
- يقوم رئيس مجلس الإدارة بإخطار الجمعية العامة حول الأعمال والعقود التي يتواجد فيها أي مصالح لأعضاء المجلس، بالإضافة إلى تقديم تقرير معد من قبل مدقق الحسابات.
- يحظر على الشركة تقديم تسهيلات ائتمانية من أي نوع لأعضاء مجلس إدارتها أو أن تضمن أي قرض يعقده أحدهم مع الغير.
- يتصرف أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة في جميع الأوقات بصورة أخلاقية ومنضبطة بما يتوافق مع ميثاق سلوكيات العمل وسياسة تعارض المصالح الخاصة بالشركة. في حال وجود تعارض مصالح فعلي أو محتمل فيما يتعلق بأي من أعضاء مجلس الإدارة، فإنه يتعين على العضو الإفصاح عن هذا التعارض للمجلس.
- يقوم كل عضو ومسؤول ببذل كافة الجهود الممكنة لتنظيم شؤونه الخاصة والأعمال، وذلك لتجنب وقوع أي تعارض في المصالح مع الشركة.
- يقوم مجلس الإدارة بمناقشة توصيات إدارة المخاطر بشأن التعاملات المقترحة مع الأطراف ذات العلاقة والتأكد من عدم وجود احتمالية أي حالة من حالات تعارض المصالح. وفي حال وجود تعارض للمصالح، كما يتم التأكد من أنه تم اتباع الاجراءات المعتمدة للتعامل مع حالة تعارض المصالح وفقاً لسياسة تعارض المصالح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.

القاعدة السابعة
الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب

- **موجز عن تطبيق آليات العرض والإفصاح الدقيق والشفاف التي تحدد جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح.**

تلتزم شركة ديمة كابيتال للاستثمار بالقواعد والقوانين والتعليمات الصادرة عن هيئة أسواق المال والجهات الرقابية الأخرى ذات الصلة بتقديم إفصاحات دقيقة وواقعية لكافة المعلومات الجوهرية الخاصة بأعمالها بالدقة والتوقيت المناسب مع تحري العدالة والمساواة في إتاحة حق الوصول إلى تلك المعلومات سواء كانت هذه المعلومات أو البيانات مالية أو غير مالية تتعلق بالوضع المالي للشركة والأداء والملكية من خلال وسائل الإفصاح الملائمة، بما يساعد أصحاب المصالح على الاطلاع على وضع الشركة بشكل متكامل، مع الاهتمام بوضع كافة البيانات والمعلومات التي تهم المساهمين والمستثمرين على الموقع الإلكتروني للشركة، كما أن لدى الشركة سياسة للإفصاح معتمدة من قبل مجلس الإدارة.

- **نبذة عن تطبيق متطلبات سجل إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.**

تحتفظ الشركة بإعداد بسجل الإفصاحات المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والذي يتضمن ما يلي:

- الإفصاحات والإخطارات الخاصة بالأشخاص المطلعين.
- بياناً مفصلاً ودقيقاً عن المكافآت والرواتب والحوافز وغيرها من المزايا المالية الأخرى التي يستحقها كل عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة وأعضاء إدارتها التنفيذية، ويتم تضمينه في تقارير الجمعية العامة.

وتلتزم الشركة بتعديل هذا السجل حسب الإفصاحات التي ترد إليها، ويجوز لأي مساهم الاطلاع على هذا السجل أثناء ساعات العمل الرسمية دون أي رسم أو مقابل. كما تقوم الشركة بتحديث بيانات هذا السجل بشكل دوري بما يعكس حقيقة أوضاع الأطراف ذات العلاقة.

- **بيان مختصر عن تطبيق متطلبات تشكيل وحدة تنظيم شؤون المستثمرين.**

أنشأت الشركة إدارة الاتصال المؤسسي وعلاقات المستثمرين وذلك لتنظم شئون المستثمرين على النحو التالي:

- تكون الإدارة مسئولة عن إتاحة وتوفير البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة للمستثمرين المحتملين.
- تتمتع الإدارة بالاستقلالية المناسبة.
- توفير البيانات والمعلومات والتقارير في الوقت المناسب وبشكل دقيق من خلال وسائل الإفصاح المتعارف عليها ومنها الموقع الإلكتروني للشركة.

- **نبذة عن كيفية تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، والاعتماد عليها بشكل كبير في عمليات الإفصاح.**

تعمل الشركة على الاعتماد والتوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات للتواصل مع المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح، وذلك من خلال قسم مخصص على الموقع الإلكتروني للشركة لحوكمة الشركات. يتم فيه عرض كافة المعلومات والبيانات الحديثة التي تساعد المساهمين، والمستثمرين الحاليين والمحتملين على ممارسة حقوقهم وتقييم أداء الشركة.

القاعدة الثامنة
احترام حقوق المساهمين

- **موجز عن تطبيق متطلبات تحديد وحماية الحقوق العامة للمساهمين، وذلك لضمان العدالة والمساواة بين كافة المساهمين.**

تلتزم شركة ديمة كابيتال للاستثمار بحماية حقوق مساهميها بطريقة تضمن تحقيق مصالح المساهمين والشركة معاً، كما تلتزم بضمان قيام جميع المساهمين بممارسة حقوقهم بشكل عادل وعدم انتهاكها أو إساءة استغلالها من قبل إدارة الشركة أو أعضاء مجلس الإدارة أو المساهمين الرئيسيين، ولهذا الغرض تلتزم الشركة بتوفير كافة الحقوق للمساهمين مثال الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بنشاط الشركة واستراتيجيتها والمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين والتصويت على قراراتها وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة والحصول على النصيب المقرر في توزيعات الأرباح.

- **موجز عن إنشاء سجل خاص يحفظ لدى الشركة الكويتية للمقاصة، وذلك ضمن متطلبات المتابعة المستمرة للبيانات الخاصة بالمساهمين.**

مراعاة للدقة والمتابعة المستمرة للبيانات الخاصة بالمساهمين ولأغراض المتابعة المستمرة لكل ما يتعلق ببيانات المساهمين، فقد قامت الشركة بما يلي:

- تم إنشاء سجل خاص محفوظ لدى الشركة الكويتية للمقاصة تقيد فيه أسماء المساهمين وجنسياتهم وموطنهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم، ويتم التأشير في سجل المساهمين بأي تغييرات تطرأ على البيانات المسجلة فيه وفقاً لما تتلقاه الشركة أو وكالة المقاصة من بيانات، ولكل ذي شأن أن يطلب من الشركة أو وكالة المقاصة تزويده ببيانات من هذا السجل.

- أن تتيح للمساهمين في الشركة الاطلاع على سجل المساهمين، وأنه يتم التعامل مع البيانات الواردة في السجل المذكور وفقاً لأقصى درجات الحماية والسرية، وذلك بما لا يتعارض مع القانون وهذه اللائحة ما يصدر عن الهيئة من تعليمات وضوابط رقابية منظمة.

- **نبذة عن كيفية تشجيع المساهمين على المشاركة والتصويت في الاجتماعات الخاصة بجمعيات الشركة.**

تلتزم الشركة بتوفير كافة الحقوق للمساهمين مثال الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بنشاط الشركة واستراتيجيتها والمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين والتصويت على قراراتها وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة والحصول على النصيب المقرر في توزيعات الأرباح، ويتم ذلك من خلال ما يلي:

- يتم نشر الدعوة إلى الجمعية العامة من خلال الصحف المحلية، وموقع الشركة الإلكتروني.
- يتم إعداد وتوزيع ملفات تشتمل على نسخة من جدول الأعمال، تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية.
- يقوم فريق عمل مكون من أعضاء من "أمانة سر المجلس" و"إدارة الاتصال المؤسسي وعلاقات المستثمرين بالمتابعة مع شركة المقاصة الكويتية والمساهمين لضمان حصولهم على نماذج التوكيلات من شركة المقاصة واستيفائها من أجل ضمان حضورهم.
- يقوم الرئيس بتلاوة بنود جدول الأعمال تباعا لمناقشتها خلال انعقاد الجمعية العامة، ويطلب من الحضور التصويت عليها تباعاً.

القاعدة التاسعة
إدراك دور أصحاب المصالح

- **نبذة عن النظم والسياسات التي تكفل الحماية والاعتراف بحقوق أصحاب المصالح.**

تلتزم شركة ديمة كابيتال للاستثمار بحماية حقوق أصحاب المصالح وخلق بيئة مستقرة للعمل والعمل من خلال ضمان وضع مالي مستقر وقوي للشركة. إن احترام وحماية حقوق أصحاب المصالح يجب أن يكون بمقتضى القوانين المعمول بها في دولة الكويت ذات العلاقة مثل قانون العمل، قانون الشركات ولائحته التنفيذية، بالإضافة إلى العقود المبرمة بين الطرفين، وأية تعهدات إضافية تقوم بها الشركة تجاه أصحاب المصالح، حيث أن حماية حقوقهم يوفر لهم فرصة الحصول على تعويضات فعلية في حالة انتهاك أي من حقوقهم.

يتولى مجلس إدارة الشركة مسؤولية وضع معايير حماية حقوق جميع أصحاب المصالح وتحديثها متى كان ذلك مناسبًا، لتوضيح التغييرات في أحكام القانون واللوائح الأساسية والتعليمات الصادرة عن الهيئات التنظيمية. إن الهدف من هذه السياسة هو توضيح الجهود التي تبذلها الشركة لحماية حقوق جميع أصحاب المصالح.

- **نبذة عن كيفية تشجيع أصحاب المصالح على المشاركة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة.**

يتولى مجلس إدارة الشركة مسؤولية وضع معايير حماية حقوق جميع أصحاب المصالح وتحديثها متى كان ذلك مناسبًا، لتوضيح التغييرات في أحكام القانون واللوائح الأساسية والتعليمات الصادرة عن الهيئات التنظيمية. إن الهدف من هذه السياسة هو توضيح الجهود التي تبذلها الشركة لحماية حقوق جميع أصحاب المصالح.

القاعدة العاشرة
تعزيز وتحسين الأداء

- **موجز عن تطبيق متطلبات وضع الآليات التي تتيح حصول كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على برامج ودورات تدريبية بشكل مستمر.**

تولي الشركة اهتماماً كبيراً ومستمراً لأعضاء كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ، حيث أنه يساهم بشكل كبير في تعزيز أداء الشركة، وذلك من خلال قيام كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بممارسة المهام والمسؤوليات المناطة بهم على أكمل وجه، مما يوفر لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية الفهم والمعرفة المناسبة لكافة الموضوعات ذات الصلة بأنشطة الشركة، ويجعلهم ملمين بآخر المستجدات في المجالات الإدارية والمالية والاقتصادية ذات الصلة، ذلك بالإضافة إلى القدرة على التخطيط الاستراتيجي وفق احتياجات الشركة ومن ثم تحقيق أهداف الشركة.

- **نبذة عن كيفية تقييم أداء مجلس الإدارة ككل، وأداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.**

تقوم الشركة بوضع نظم وآليات لتقييم أداء كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشكل دوري، وذلك من خلال وضع مجموعة من مؤشرات قياس الأداء (Key Performance Indicators-KPIs) ترتبط بمدى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة وجودة إدارة المخاطر وكفاية أنظمة الرقابة الداخلية، وتكون إجراءات تقييم وقياس الأداء مكتوبة بشكل واضح وبشفافية وأن يتم الإفصاح عنها لكافة العاملين.

- **نبذة عن جهود مجلس الإدارة بخلق القيم المؤسسية (Value Creation) لدى العاملين في الشركة، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتحسين معدلات الأداء.**

يقوم مجلس الإدارة بشكل مستمر بالعمل على خلق القيم المؤسسية داخل الشركة وذلك على المدى القصير والمتوسط والطويل، وذلك من خلال وضع الآليات والإجراءات التي تعمل على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة، وتحسين معدلات الأداء مما يساهم بشكل فعال على خلق القيم المؤسسية لدى العاملين ويحفزهم على العمل المستمر للحفاظ على السلامة المالية للشركة، إضافة إلى التطوير المستمر لنظم التقارير المتكاملة الداخلية المعمول بها لديها كي تصبح أكثر شمولية، حيث أن ذلك يساعد كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على اتخاذ القرارات بشكل منهجي وسليم، ومن ثم تحقيق مصالح المساهمين.

القاعدة الحادية عشر
التركيز على أهمية المسؤولية الاجتماعية

- **موجز عن وضع سياسة تكفل تحقيق التوازن بين كل من أهداف الشركة وأهداف المجتمع.**

تلتزم الشركة بالتصرف دائماً وأبداً بصورة أخلاقية، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وذلك حيث تعكف الشركة على استقدام العمالة الوطنية الماهرة والتعزيز من قدراتها بالإضافة إلى المساهمة في الحد من الظواهر السلبية بنشاط أسواق الأوراق المالية وذلك عن طريق توعية المتعاملين بنشاط الأوراق المالية وتقديم النصح والإرشاد بحقوقهم والدروس الأخلاقية المستفادة من الأزمات التي لحقت بالأسواق المالية والتي تؤثر بشكل كبير على ثقة المتعاملين في السوق الكويتي.

- **نبذة عن البرامج والآليات المستخدمة والتي تساعد على إبراز جهود الشركة المبذولة في مجال العمل الاجتماعي.**

تعمل الشركة حالياً متمثلةً في "إدارة الاتصال المؤسسي وعلاقات المستثمرين" بوضع خطة واضحة ومتكاملة لإبراز دورها في العمل الاجتماعي، على أن يتم عرضها ومناقشتها على مجلس الإدارة للاعتماد، وتتضمن الخطة على سبيل المثال:

- الافصاح عن خطط عمل المسؤولية الاجتماعية التي تقدمها الشركة وفق التقارير الدورية ذات العلاقة بأنشطة الشركة.
- آلية للإفصاح عن أهداف المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها الشركة للعاملين في الشركة.
- وضع برامج توعية وتثقيف مناسبة تكفل الإلمام الجيد للعاملين لدى الشركة بأهداف المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها وبشكل مستمر.
- وضع برامج توعية للمجتمع للتعريف بمسؤولياتها الاجتماعية وذلك وفق آليات عمل واضحة على نحو يعزز من تسليط الضوء على القضايا التي تساهم الشركة اجتماعياً بتطويرها أو الارتقاء بمستواها بما يكفل المساهمة في تحسين الظروف المعيشية والاجتماعية والاقتصادية.

نواف حسين معرفي

رئيس مجلس الإدارة

dimah ديمه
capital كابيتال

تقرير
لجنة التدقيق

تقرير لجنة التدقيق
عن أعمال الشركة للسنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2020

السادة الافاضل/ مساهمي شركة ديمة كابيتال للاستثمار المحترمين
السلام عليكم و رحمة الله و بركاته ،،،

تولت لجنة التدقيق المنبثقة من مجلس الإدارة مسؤولية ضمان سلامة نزاهة التقارير المالية والتأكد من كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الشركة، وذلك بما يتوافق مع متطلبات الجهات الرقابية، وخلال عام 2020 عقدت اللجنة سبع اجتماعات خلال السنة وقامت بإنجاز ما يلي:

1. مراجعة واعتماد خطة التدقيق الداخلي للشركة لعام 2020 والمستندة الى تقييم المخاطر وتحديد أولويات التدقيق.
2. التنسيق مع المدققين الخارجيين ومتابعة أعمالهم، ومراجعة البيانات المالية الدورية والسنوية وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأنها.
3. مراجعة ومناقشة أعمال وتقارير إدارة التدقيق الداخلي وما تم انجازه من خطة التدقيق السنوية، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بنظم وتقنية وأمن المعلومات.
4. التأكد من اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي.
5. مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
6. مراجعة ومناقشة نتائج تقرير مراجعة نظم الرقابة الداخلية (ICR).
7. التأكد من التزام الشركة بالقوانين والسياسات والتعليمات ذات العلاقة.
8. مراجعة ومناقشة خطابات التعيين للمدققين الخارجيين بما فيها الشروط التعاقدية والأتعاب المهنية وتقديم التوصية لمجلس الإدارة بشأنها في ضوء الخدمات المقدمة.
9. مراجعة مدى كفاءة واستقلالية إدارة التدقيق الداخلي مع مدير الادارة، وتقييم أداء مدير إدارة التدقيق الداخلي وتحديد مكافآته.
10. اعتماد خطة التدقيق الشرعي الداخلي للشركة.
11. الاطلاع على نتائج تقارير إدارة الرقابة الشرعية والتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية بشأن الملاحظات الواردة فيها.
12. استعراض تقارير التدقيق الشرعي الخارجي.

وبناءً على أعمال لجنة التدقيق المنفذة خلال عام 2020، ترى اللجنة أن نظم التدقيق والرقابة الداخلية المعتمدة والمطبقة في الشركة مرضية وكافية.

أحمد سليمان الخالد	يوسف خالد المرزوق	فهد عبد الرحمن الصانع
رئيس لجنة التدقيق	عضو لجنة التدقيق	عضو لجنة التدقيق

المدقق الخارجي – مراقب الحسابات المستقل
(البزيع وشركاهم – محاسبون قانونيون)

RSM

شركة ديمة كابيتال للاستثمار – ش.م.ك. (مقفلة)
وشركاتها التابعة (المجموعة)
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

تقرير مراقب الحسابات المستقل 36

بيان المركز المالي المجمع 42

بيان الأرباح أو الخسائر المجمع 43

بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع 44

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع 45

بيان التدفقات النقدية المجمع 46

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة 72-47

تقرير
مراقب الحسابات
المستقل

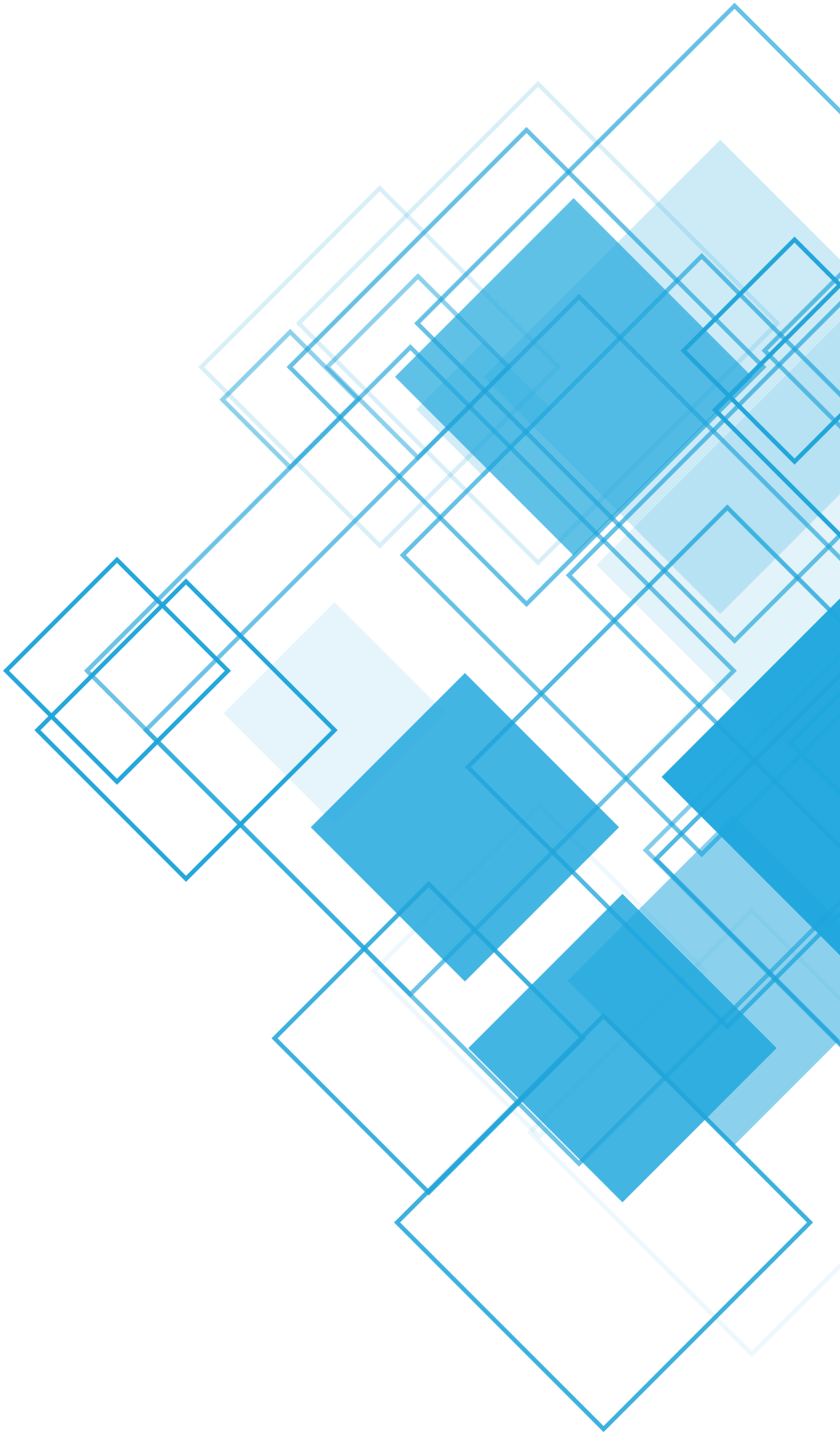

السادة المساهمين المحترمين
شركة ديمة كابيتال للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي
لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة ديمة كابيتال للاستثمار - ش.م.ك. (مقفلة) ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة ("المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في 31 ديسمبر 2020، والبيانات المجمعة للأرباح أو الخسائر، الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

برأينا، إن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، المركز المالي المجمع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2020، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس ابداء الرأي
لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقا لتلك المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الوارد في تقريرنا. كما أننا مستقلون عن المجموعة وفقا لمتطلبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية المجمعة في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. إننا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساسا في إبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة حول البيانات المالية المجمعة
إن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه مناسبا لتمكينها من إعداد البيانات المالية المجمعة، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون إدارة الشركة الأم مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية والافصاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف أنشطتها أو عدم توفر أية بدائل أخرى واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة هم الجهة المسؤولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة
إن هدفنا هو الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائما بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتخذة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، نقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أننا نقوم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوب مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتوفر لنا أساسا لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواطؤ، أو تزوير، أو حذوفات مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.

- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل الإدارة.
- الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه ضمن تقرير مراقب الحسابات إلى الإيضاحات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية المجمعة، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الشركة الأم على تحقيق الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
- الحصول على دليل تدقيق كافٍ وملائم فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو أنشطة الأعمال من خلال المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة. أننا مسؤولون عن التوجيه، الإشراف والأداء على تدقيق حسابات المجموعة. كما أننا مسؤولون بشكل منفرد فيما يتعلق برأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفتت انتباهنا أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد المسؤولين عن الحوكمة بما يفيد إلتزامنا بمتطلبات أخلاقية المهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكافة ارتباطاتنا والأمور الأخرى التي قد تشير إلى وجود شكوك في استقلاليتنا، أو حيثما وجدت، والحماية منها.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة الواردة في تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم متفقة مع ماهو وارد في دفاتر الشركة الأم، وأننا قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، و أن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص علية قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما، وأن الجرد أجري وفقا للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليهما أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم والتعديلات اللاحقة عليهما على وجه يؤثر ماديا في نشاط الشركة الأم أو مركزها المالي.

برأينا كذلك، أنه من خلال تدقيقنا للبيانات المالية المجمعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة عليه في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به.

برأينا كذلك، انه لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال وتنظيم الأوراق المالية والتعديلات اللاحقة عليه ولائحته التنفيذية خلال السنة المالية المنتهية آنذاك على وجه يؤثر ماديا في نشاط الشركة الأم أو مركزها المالي.

د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 33
RSM البزيع وشركاهم

دولة الكويت
9 مارس 2021

dimah ديمه
capital كابيتال

سلامة
البيانات المالية

السادة الافاضل/ مساهمي شركة ديمة كابيتال للاستثمار المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

سلامة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020

بالإشارة إلى أحكام المواد (5 - 1) و(5 - 2) و(5 - 3) من الفصل الخامس (القاعدة الرابعة: ضمان نزاهة البيانات المالية) من الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.

فإننا - وحسب أفضل علم لدينا - نتعهد بأن التقارير المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 قد تم عرضها بصورة سليمة وعادلة، وأنها تستعرض كافة الجوانب المالية للشركة من بيانات ونتائج تشغيلية، كما أنه يتم إعدادها وفق معايير المحاسبة الدولية المعتمدة من قبل هيئة أسواق المال.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،

الاسم	الصفة	التوقيع
نواف حسين معرفي	رئيس مجلس الإدارة – غير تنفيذي	
حسام ناصر المزيعل	نائب رئيس مجلس الإدارة – تنفيذي	
أحمد سليمان الخالد	عضو مجلس الإدارة - مستقل	
يوسف خالد المرزوق	عضو مجلس الإدارة – مستقل	
فهد عبدالرحمن الصانع	عضو مجلس الإدارة – غير تنفيذي	

	إيضاح	2020	2019
الموجـودات			
نقد و نقد معادل	3	**3,848,593**	5,294,084
استثمار في وكالة		**-**	11,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	4	**12,316,059**	23,517,007
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	5	**1,662,564**	2,737,690
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	7	**21,882,338**	22,119,023
استثمار في شركات زميلة	8	**1,105,526**	1,482,219
عقارات استثمارية	9	**20,612,504**	28,905,875
ممتلكات ومعدات		**69,154**	65,774
مجموع الموجودات		**61,496,738**	84,132,672
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات:			
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	10	**2,006,023**	2,037,601
دائنو مرابحات	11	**10,984,637**	10,832,215
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	12	**316,514**	251,807
مجموع المطلوبات		**13,307,174**	13,121,623
حقوق الملكية:			
رأس المال	13	**44,065,836**	44,065,836
احتياطي الاندماج	14	**19,114,392**	19,114,392
احتياطي اجباري	15	**3,087,046**	3,087,046
احتياطي اختياري	16	**2,335,882**	2,335,882
احتياطي القيمة العادلة		**(5,350,516)**	(854,184)
احتياطي ترجمة عملات أجنبية		**90,700**	82,607
أثر التغير في الدخل الشامل الآخر لشركات زميلة		**95,211**	108,628
(خسائر متراكمة) أرباح مرحلة		**(15,251,821)**	3,067,944
حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم		**48,186,730**	71,008,151
الحصص غير المسيطرة		**2,834**	2,898
مجموع حقوق الملكية		**48,189,564**	71,011,049
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**61,496,738**	84,132,672

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (26) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة

حسام ناصر المزيعل
نائب رئيس مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي

	إيضاح	2020	2019
الإيرادات:			
صافي (خسائر) أرباح موجودات مالية	17	**(11,300,503)**	1,344,943
إيرادات هيكلة وتسويق	18	**3,272,691**	1,944,266
إيرادات إدارة		**239,286**	88,178
عائد استثمار في وكالة		**5,611**	16,414
إيرادات إيجارات		**1,266,385**	1,322,671
حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة	8	**(117,960)**	(28,856)
التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية	9	**(5,920,647)**	309,458
(خسائر) أرباح بيع عقارات استثمارية	9	**(132,362)**	27,091
إيرادات أخرى		**171,703**	310,122
مجموع (الخسائر) الإيرادات		**(12,515,796)**	5,334,287
المصاريف:			
مصاريف عمومية وإدارية	19	**2,680,564**	2,781,445
مخصص انخفاض في قيمة المدينون	5	**2,305,245**	606,117
خسائر الإنخفاض في قيمة استثمار في شركات زميلة	8	**245,316**	-
إستهلاك		**51,341**	41,823
أعباء تمويلية		**520,663**	605,692
مجموع المصاريف		**5,803,129**	4,035,077
(خسارة) ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة		**(18,318,925)**	1,299,210
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		**-**	(11,548)
حصة الزكاة		**-**	(15,623)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	20	**-**	(7,000)
صافي (خسارة) ربح السنة		**(18,318,925)**	1,265,039
الخاص بـ :			
مساهمي الشركة الأم		**(18,318,861)**	1,265,070
الحصص غير المسيطرة		**(64)**	(31)
		(18,318,925)	1,265,039

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (26) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة

	إيضاح	2020	2019
صافي (خسارة) ربح السنة		(18,318,925)	1,265,039
الخسارة الشاملة الأخرى:			
بنود ممكن أن يعاد تصنيفها لاحقا إلى بيان الأرباح أو الخسائر:			
فروقات ترجمة عملة من العمليات الأجنبية		8,093	(7,832)
حصة المجموعة من الخسارة الشاملة الأخرى لشركات زميلة	8	(13,417)	(17,472)
		(5,324)	(25,304)
بنود لن يعاد تصنيفها لاحقا إلى بيان الأرباح أو الخسائر:			
التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	7	(4,497,236)	(883,788)
		(4,497,236)	(883,788)
الخسارة الشاملة الأخرى		(4,502,560)	(909,092)
مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة		(22,821,485)	355,947
الخاص بـ :			
مساهمي الشركة الأم		(22,821,421)	355,978
الحصص غير المسيطرة		(64)	(31)
		(22,821,485)	355,947

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (26) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة

	حقوق الملكية الخاصة بمساهمي الشركة الأم										
	رأس المال	إحتياطي الاندماج	احتياطي اجباري	احتياطي اختياري	احتياطي القيمة العادلة	احتياطي ترجمة عملات أجنبية	أثر التغير في الدخل الشامل الآخر لشركات زميلة	أرباح مرحلة (خسائر متراكمة)	المجموع الجزئي	الحصص غير المسيطرة	المجموع
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2018	15,000,000	-	702,898	702,898	2,554,806	-	126,100	2,889,493	21,976,195	2,929	21,979,124
زيادة رأس المال	29,065,836	-	-	-	-	-	-	-	29,065,836	-	29,065,836
أثر المحاسبة عن الإندماج مع طرف ذي صلة تحت سيطرة مشتركة	-	19,114,392	2,254,224	1,503,060	(2,570,957)	90,439	-	1,861,857	22,253,015	-	22,253,015
مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	(883,788)	(7,832)	(17,472)	1,265,070	355,978	(31)	355,947
المحول للأرباح المرحلة عن استبعاد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	45,755	-	-	(44,678)	1,077	-	1,077
توزيعات أرباح نقدية (إيضاح 20)	-	-	-	-	-	-	-	(2,643,950)	(2,643,950)	-	(2,643,950)
المحول إلى الإحتياطيات	-	-	129,924	129,924	-	-	-	(259,848)	-	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019	44,065,836	19,114,392	3,087,046	2,335,882	(854,184)	82,607	108,628	3,067,944	71,008,151	2,898	71,011,049
مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة	-	-	-	-	(4,497,236)	8,093	(13,417)	(18,318,861)	(22,821,421)	(64)	(22,821,485)
المحول للأرباح المرحلة عن استبعاد موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	904	-	-	(904)	-	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020	**44,065,836**	**19,114,392**	**3,087,046**	**2,335,882**	**(5,350,516)**	**90,700**	**95,211**	**(15,251,821)**	**48,186,730**	**2,834**	**48,189,564**

	2020	2019
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:		
(خسارة) ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة	**(18,318,925)**	1,299,210
تسويات :		
صافي خسائر (أرباح) موجودات مالية	**11,300,503**	(1,344,943)
عائد استثمار في وكالة	**(5,611)**	(16,414)
حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة	**117,960**	28,856
التغير في القيمة العادلة لعقارات استثمارية	**5,920,647**	(309,458)
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	**-**	(2,125)
خسائر (أرباح) بيع عقارات استثمارية	**132,362**	(27,091)
مخصص انخفاض في قيمة المدينون	**2,305,245**	606,117
خسائر الإنخفاض في قيمة استثمار في شركات زميلة	**245,316**	-
إستهلاك	**51,341**	41,823
أعباء تمويلية	**520,663**	605,692
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	**70,120**	81,937
	2,339,621	963,604
التغيرات فى الموجودات والمطلوبات التشغيلية :		
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**(959,810)**	3,736,216
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	**(1,087,783)**	(867,025)
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	**139,484**	(166,829)
النقد الناتج من العمليات	**431,512**	3,665,966
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي المدفوعة	**-**	(14,539)
حصة الزكاة المدفوعة	**(11,530)**	(1,027)
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	**(7,000)**	(7,000)
مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة	**(5,413)**	(46,133)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	**407,569**	3,597,267
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:		
صافي الحركة على استثمار في وكالة	**11,000**	-
المدفوع لشراء موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**(4,287,286)**	(835,734)
المحصل من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**26,735**	74,949
المحصل من بيع عقارات استثمارية	**2,218,698**	169,334
المدفوع لشراء ممتلكات ومعدات	**(64,029)**	(10,783)
المحصل من بيع ممتلكات ومعدات	**-**	2,147
عائد استثمار في وكالة مستلم	**5,611**	16,414
توزيعات أرباح مستلمة	**737,919**	2,089,212
صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة الاستثمارية	**(1,351,352)**	1,505,539
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:		
دائنو مرابحات	**152,422**	191,765
توزيعات نقدية مدفوعة للمساهمين	**(20,262)**	(3,002,778)
المستحق للمساهمين عن تخفيض رأس مال الشركة الأم	**-**	(19,531)
أعباء تمويلية مدفوعة	**(652,931)**	(363,937)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية	**(520,771)**	(3,194,481)
صافي (النقص) الزيادة في نقد و نقد معادل	**(1,464,554)**	1,908,325
النقد الناتج عن الاندماج	**-**	1,555,374
فروقات ترجمة عملة من العمليات الأجنبية	**19,063**	(4,168)
نقد ونقد معادل في بداية السنة	**5,294,084**	1,834,553
نقد ونقد معادل في نهاية السنة (إيضاح 3)	**3,848,593**	5,294,084

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (26) تشكل جزءا من البيانات المالية المجمعة

1 - التأسيس والنشاط

إن شركة ديمة كابيتال للاستثمار – ش.م.ك. (مقفلة) "الشركة الأم" (والمعروفة سابقا باسم شركة بيوع للإجارة والتمويل – ش.م.ك. (مقفلة)) مسجلة في دولة الكويت. تم تأسيس الشركة الأم بموجب عقد تأسيس رقم 5653 / جلد 1 والمؤرخ في 15 يوليو 2007 وتعديلاته اللاحقة وآخرها ما تم التأشيرعليه بالسجل التجاري بموجب مذكرة صادرة من إدارة الشركات المساهمة رقم 1/13 بتاريخ 10 يناير 2019 والذي تم بموجبه زيادة رأس مال الشركة الأم.

إن الأغراض التي أسست من أجلها الشركة الأم هي كما يلي:
- الاستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الإقتصادية وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء أسهم أو سندات هذه الشركات في مختلف القطاعات.
- إدارة أموال المؤسسات العامة والخاصة واستثمار هذه الأموال في مختلف القطاعات الإقتصادية بما فيها إدارة المحافظ المالية والعقارية.
- تقديم وإعداد الدراسات والإستشارات الفنية والإقتصادية والتقييمية ودراسة المشاريع المتعلقة بالاستثمار وإعداد الدراسات اللازمة لذلك للمؤسسات والشركات وكافة قطاعات العمل بالدولة.
- الوساطة في عمليات التمويل والأقتراض.
- القيام بالأعمال الخاصة بوظائف مديري الإصدار للصكوك وللسندات التي تصدرها الشركات والهيئات ووظائف أمناء الاستثمار.
- التمويل والوساطة في عمليات التجارة الدولية.
- القيام بمنح التمويل للغير مع مراعاة أصول السلامة المالية في منح التمويل ومع المحافظة على استمرارية السلامة للمركز المالي للشركة طبقا للشروط والقواعد والحدود التي يضعها بنك الكويت المركزي.
- التعامل والمتاجرة لحساب الشركة الأم فقط في سوق القطع الأجنبي وسوق المعادن الثمينة داخل الكويت وخارجها.
- القيام بالعمليات الخاصة بتداول الأوراق المالية من شراء وبيع أسهم وسندات الشركات والهيئات الحكومية والمحلية والدولية.
- القيام بكافة الخدمات التي تساعد على تطوير وتدعيم قدرة السوق المالية والنقدية في الكويت وتلبية حاجاته وذلك كله في حدود القانون وما يصدر عن بنك الكويت المركزي من إجراءات أو تعليمات.
- تعبئة الموارد للتمويل بالإجارة وأن ترتب عمليات تمويل جماعي للإجارة، وخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولا يجوز لها قبول الودائع.
- استثمار أموالها في مختلف أوجه الاستثمارات التي يقرها بنك الكويت المركزي وبصفة رئيسية التمويل بإسلوب الإجارة بما يتطلبه ذلك من تملك الأصول المنقولة وغير المنقولة وتأجيرها، ولا يتضمن ذلك تمويل شراء السلع الإستهلاكية.
- تملك حقوق الملكية الصناعية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية والصناعية والرسومات التجارية، وحقوق الملكية الأدبية والفكرية المتعلقة بالبرامج والمؤلفات وإستغلالها وتأجيرها للجهات الأخرى.
- إنشاء وإدارة صناديق الاستثمار بكافة أنواعها لحسابها ولحساب الغير وطرح وحداتها للإكتتاب والقيام بوظيفة أمين الاستثمار أو مدير الاستثمار للصناديق الاستثمارية التأجيرية في الداخل والخارج طبقا للقوانين والقرارات السارية في الدولة.
- إدارة المحافظ الدولية واستثمار وتنمية الأموال في العمليات التأجيرية لحسابها ولحساب الغير طبقاً للقوانين والقرارات السارية في الدولة (وذلك بعد موافقة بنك الكويت المركزى والجهات الأخرى المختصة).

ويكون للشركة الأم مباشرة الأعمال السابق ذكرها في دولة الكويت أو في الخارج بصفة أصلية أو بالوكالة، ويجوز للشركة الأم أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في دولة الكويت أو في الخارج، ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلحقها بها.

إن الشركة الأم تمارس أنشطتها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

إن الشركة الأم مقيدة في السجل التجاري تحت رقم 323021 بتاريخ 21 أغسطس 2007.

إن الشركة الأم مملوكة بنسبة 67.765% لشركة مجموعة الامتياز الاستثمارية – ش.م.ك.(عامة) (الشركة الأم الرئيسية).

إن العنوان المسجل للشركة هو ص.ب. 2152 الصفاة – الشرق – قطعة 7 – مبنى 1 - دولة الكويت.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس إدارة الشركة الأم بتاريخ 9 مارس 2021، وهي خاضعة للموافقة عليها من قبل الجمعية العامة لمساهمي الشركة الأم. إن الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2 - السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية المجمعة المرفقة للمجموعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وأنظمة حكومة دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال. وتتطلب هذه اللوائح تطبيق كافة المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية باستثناء متطلبات القياس والإفصاح فيما يتعلق بالخسائر الإئتمانية المتوقعة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية (9): الأدوات المالية، والتي يحل محلها مخصص الخسائر الائتمانية إستنادا إلى سياسة التصنيف الإئتماني من قبل متطلبات بنك الكويت المركزي حول الحد الأدنى للمخصص العام وهو 1% للتسهيلات النقدية و0.5% للتسهيلات غير النقدية (إن وجدت).

أ- أسس الاعداد:

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا فيما عدا البنود التالية والتي تدرج بقيمتها العادلة:

- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.
- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- العقارات الاستثمارية.

تستند التكلفة التاريخية عموما على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الإلتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم (2 – ش). إن المصادر الرئيسية للتقديرات غير المؤكدة مماثلة لتلك المطبقة في إعداد البيانات المالية المجمعة للمجموعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، بإستثناء تأثير تفشي جائحة فيروس ("COVID - 19") على المجموعة وذلك وفقا لما هو مبين في إيضاح (26).

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وجارية التأثير للسنة الحالية

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية المجمعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2020 وبيانها كالتالي:

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) – تعريف الأعمال

التعديلات في تعريف الأعمال (تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3)) هي تغييرات على ملحق أ، المصطلحات المُعرفة، وإرشادات التطبيق والأمثلة التوضيحية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) فقط، وبيانها كما يلي:

- يوضح التعديل أنه لكي يتم اعتبار الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها كأعمال يجب أن تتضمن على الأقل مُدخَل وعملية موضوعية تسهمان معاً بشكل جوهري في القدرة على الإنتاج.
- تضييق تعريفات الأعمال والإنتاج من خلال التركيز على البضائع والخدمات المقدمة للعملاء، وإزالة الإشارة إلى القدرة على تخفيض التكاليف.
- إضافة إرشادات وأمثلة توضيحية لمساعدة المنشآت في تقييم ما إذا كان قد تم الإستحواذ على عملية موضوعية.
- إزالة التقييم الذي يحدد ما إذا كان المشاركون في السوق قادرين على استبدال أي مُدخلات أو عمليات مفقودة ومواصلة الإنتاج.
- إضافة خَيار اختبار تركيز الذي يسمح بإجراء تقييم مبسط لمعرفة إذا كانت مجموعة الأنشطة والموجودات المستحوذ عليها لا تمثل الأعمال.

تسري التعديلات أعلاه على تجميع الأعمال التي يكون فيها تاريخ الاستحواذ في أو بعد بداية الفترة المالية السنوية الأولى التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2020. لم يكن لهذه التعديلات تأثيرا ماديا على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (8) – "تعريف الأهمية النسبية".

توفر تلك التعديلات تعريفًا جديدًا للأهمية النسبية التي تنص على أن "المعلومات تعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يؤثر حذفها أو تحريفها أو إخفائها على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون للبيانات المالية المجمعة للأغراض العامة استناداً إلى تلك البيانات المالية، والتي توفر معلومات مالية حول منشأة محددة". توضح التعديلات أن الأهمية النسبية ستعتمد على طبيعة أو تأثير المعلومات، سواء بشكل فردي أو بالإضافة إلى معلومات أخرى في سياق البيانات المالية المجمعة. يعتبر التحريف في المعلومات جوهريًا إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن يؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمون الرئيسيون. لم يكن لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية المجمعة، كما ليس من المتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير مستقبلي على المجموعة.

إطار المفاهيم للتقارير المالية الصادرة في 29 مارس 2018

إن إطار المفاهيم ليس معيارًا، ولا تتجاوز أي من المفاهيم الواردة فيه المفاهيم أو المتطلبات في أي معيار. إن الغرض من إطار المفاهيم هو مساعدة مجلس معايير المحاسبة الدولية في تطوير المعايير، ومساعدة القائمين على إعداد البيانات المالية على تطوير سياسات محاسبية متسقة في حالة عدم وجود معيار ساري قابل للتطبيق، ومساعدة جميع الأطراف على فهم المعايير وتفسيرها. سيؤثر ذلك على الكيانات التي طورت سياساتها المحاسبية بناءً على إطار المفاهيم. يتضمن إطار المفاهيم المعدل بعض المفاهيم الجديدة والتعاريف المحدثة ومعايير الإعتراف بالموجودات والإلتزامات ويوضح بعض المفاهيم الهامة. لم يكن لهذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 16 "التأجير" - امتيازات عقود الإيجار ذات الصلة بـ COVID -19

في 28 مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية امتيازات تأجير تتعلق بـ COVID -19 "تعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) عقود التأجير". تقدم هذه التعديلات إعفاء المستأجرين من تطبيق الإرشاد الوارد في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) بشأن المحاسبة عن التعديلات على عقد التأجير الناتجة عن امتيازات التأجير كتأثير مباشر لجائحة COVID -19. وكمبرر عملي، يجوز للمستأجر اختيار عدم تقييم ما إذا كانت امتيازات التأجير المتعلقة بـ COVID -19 من المؤجر تمثل تعديل في عقد التأجير. وبالتالي يقوم المستأجر الذي يأخذ هذا الاختيار بالمحاسبة عن أي تغيير في مدفوعات عقد التأجير نتيجة امتيازات التأجير المتعلقة بـ COVID -19 بنفس طريقة المحاسبة عن التغيير وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16)، إذا لم يمثل ذلك التغيير تعديلاً في عقد التأجير.

يتم تطبيق التعديلات على الفترات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يونيو 2020، كما يتم السماح بالتطبيق المبكر. لم يكن لهذا التعديل أي تأثير على البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تنطبق بعض التعديلات والتفسيرات الأخرى للمرة الأولى في 2020 ولكن ليس لها أثر على البيانات المالية المجمعة للمجموعة. لم تقم المجموعة بالتطبيق المبكر لأي معايير أو تفسيرات أو تعديلات كانت قد صدرت ولكن لم يبدأ سريانها بعد.

المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير

كما في تاريخ الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة وغير جارية التأثير:

الرجوع إلى إطار المفاهيم - تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3)

في مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) "تجميع الأعمال" - إشارة إلى إطار المفاهيم. تهدف التعديلات إلى استبدال الإشارة إلى إطار إعداد وعرض البيانات المالية الصادر في عام 1989، بالإشارة إلى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الصادر في 29 مارس 2018 دون تغيير متطلباته بشكل كبير.

أضاف مجلس المعايير أيضاً استثناءً لمبدأ الاعتراف بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (3) لتجنب الأرباح أو الخسائر المحتملة في "اليوم الثاني" والتي تنشأ عن الالتزامات والمطلوبات المحتملة التي ستكون ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (37) أو لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (21)" الرسوم والضرائب"، إذا تم تكبدها بشكل منفصل.

في الوقت نفسه، قرر المجلس توضيح التوجيهات الحالية في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (3) للموجودات المحتملة التي لن تتأثر باستبدال الإشارة إلى إطار إعداد البيانات المالية وعرضها.

إن تلك التعديلات سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 وتطبق بأثر مستقبلي.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) – "الممتلكات والعقارات والمعدات: العوائد ما قبل قصد الاستخدام"

في مايو 2020، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16) – "الممتلكات والعقارات والمعدات - العوائد ما قبل قصد الاستخدام"، والذي يحظر على المنشآت الخصم من تكلفة أحد بنود الممتلكات والعقارات والمعدات، أي عائدات من بيع تلك البنود المنتجة أثناء إيصالها إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل بالطريقة التي حددتها الإدارة. وبدلاً من ذلك، تعترف المنشأة بعائدات بيع هذه البنود، وتكاليف تجهيزها في الأرباح أو الخسائر.

إن هذا التعديل ساري المفعول لفترات التقارير السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 ويجب تطبيقه بأثر رجعي على بنود الممتلكات والعقارات والمعدات المتاحة للاستخدام في أو بعد الفترة الأولى المعروضة، عندما تقوم المنشأة بتطبيق التعديل لأول مرة. ليس من المتوقع أن يكون لهذا التعديل تأثير مادي على المجموعة.

التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية للتقارير المالية 2018 - 2020

فيما يلي ملخص للتعديلات من دورة التحسينات السنوية 2018 – 2020:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) – "الرسوم في اختبار (10٪) لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية"

يوضح هذا التعديل الرسوم التي تتضمنها المنشأة عند تقييم ما إذا كانت شروط الالتزام المالي الجديد أو المعدل تختلف اختلافاً جوهرياً عن شروط الالتزام المالي الأصلي. تشمل هذه الرسوم فقط تلك المدفوعة أو المستلمة بين المقترض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض أو المقرض نيابة عن الآخر. تقوم المنشأة بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية فترة إعداد التقارير السنوية التي تطبق فيها المنشأة التعديل بشكل أولي.

إن هذا التعديل ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2022 مع السماح بالتطبيق المبكر. ستطبق المجموعة هذه التعديلات على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية فترة التقرير السنوي التي تطبق فيها المنشأة التعديل بشكل أولي. ليس من المتوقع أن يكون لتلك التعديلات تأثير مادي على المجموعة.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) – "تصنيف المطلوبات كمتداولة أو غير متداولة"

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية في يناير 2020، تعديلات على الفقرات من 69 إلى 76 من معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة. توضح التعديلات:

- المقصود بالحق في تأجيل التسوية.
- أن حق التأجيل يجب أن يكون موجوداً في نهاية الفترة المالية.
- أن هذا التصنيف لا يتأثر باحتمالية ممارسة المنشأة لحقها في التأجيل.
- أنه فقط إذا كانت المشتقات المتضمنة في الالتزام القابل للتحويل هي نفسها أداة الملكية، فلن تؤثر شروط الالتزام على تصنيفها.

إن تلك التعديلات سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 ويجب تطبيقها بأثر رجعي. تقوم المجموعة حاليًا بتقييم تأثير التعديلات على الممارسات الحالية وما إذا كانت اتفاقيات القروض الحالية قد تتطلب إعادة تفاوض.

ب- أسس التجميع:

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الأم وللشركات التابعة التالية (المشار إليها بالمجموعة):

إسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية (%)	
			2020	2019
شركة الوثير للتجارة العامة والمقاولات – ذ.م.م.	دولة الكويت	تجارة عامة الخدمات	99	99
شركة ديمة للخدمات الاستشارية – ذ.م.م. (أ)	جزر الكايمن	الاستشارية تجارة عامة	100	100
شركة فجر البلاد للتجارة العامة والمقاولات – ذ.م.م.	دولة الكويت	ومقاولات شراء وبيع عقارات	99	99
شركة البلاد للمخازن العمومية – ش.م.ب.(مقفلة)	مملكة البحرين	وأسهم	99	99
شركة بري للخدمات الاستشارية – ذ.م.م. (أ)	جزر الكايمن	خدمات استشارية	-	100
شركة ابيكس كابيتال للاستثمار	الولايات المتحدة الامريكية	خدمات استشارية	100	100
شركة ديمة للاستثمار	جزر الكايمن	استثمار	100	-

إن نسبة الأسهم 1% المتبقية مملوكة من طرف ذي صلة. وتوجد تنازلات غير موثقة من هذه الأطراف لصالح الشركة الأم تفيد بملكية الشركة الأم لها.

(أ) خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 قامت شركة بري للخدمات الاستشارية – ذ.م.م. بالاندماج مع شركة ديمة للخدمات الاستشارية – ذ.م.م.، وبتاريخ 15 ديسمبر 2020 تم اصدار شهادة الاندماج تحت رقم MC – 308905، وبناء عليه انتقلت ملكية موجودات شركة بري للخدمات الاستشارية – ذ.م.م. إلى شركة ديمة للخدمات الاستشارية – ذ.م.م. كما في ذلك التاريخ.

إن الشركات التابعة هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم. وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم:
- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها.
- قابلة للتعرض للخسارة، أو لديها حقوق عن عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.
- لديها القدرة على إستخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها.

تقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغييرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.

عند تملك المجموعة لنسبة أقل من أغلبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها، فانه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لاعطائها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها. تأخذ الشركة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها، بما في ذلك:
- حقوق تصويت المجموعة نسبة إلى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالآخرين.
- حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها الشركة، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.
- أية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للشركة الأم على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند إتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الإجتماعـات السابقـة للمساهمين.

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية. وتحديدا، يتم ادراج الإيرادات والمصاريف للشركة التابعة التي تم شراءها أو استبعادها خلال السنة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع من تاريخ حصول الشركة الام على السيطرة وحتى تاريخ زوال سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة. عند التجميع، يتم إستبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتبادلة بين الشركات بالكامل، بما فيها الأرباح المتبادلة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة بإستخدام سياسات محاسبية موحدة للمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف متشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من صافي موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة، بيان الأرباح أو الخسائر وكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر المتعلقة بمساهمي الشركة الأم والحصص غير المسيطرة حتى إن نتج عن ذلك قيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم التغير في السيطرة كمعاملة ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لحصص ملكية المجموعة والحصص غير المسيطرة لتعكس التغيرات للحصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الإعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بملاك الشركة الأم. يإذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:
- إستبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة.
- إستبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.

- إستبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة للمقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.

إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقا في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح المرحلة طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

ج- تصنيفات الجزء المتداول وغير المتداول

تعرض المجموعة الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي المجمع استناداً إلى تصنيف المتداول / غير المتداول.

تعتبر الموجودات متداولة إذا:
- كانت من المتوقع تحققها أو تنوى المجموعة بيعها أو استهلاكها خلال دورة التشغيل العادية، أو
- كانت محتفظ بها لغرض المتاجرة، أو
- كانت من المتوقع تحققها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع، أو
- كانت نقد أو نقد معادل مالم يكن نقد محتجز أو يستخدم لتسوية التزام لفترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع.

تصنف المجموعة كافة الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

تعتبر المطلوبات متداولة إذا:
- كان من المتوقع تسويتها ضمن دورة التشغيل العادية، أو
- محتفظ بها بصورة رئيسية لغرض المتاجرة، أو
- كان من المتوقع تسويتها خلال اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع، أو
- لا يوجد حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام لفترة لا تقل عن اثني عشر شهراً بعد تاريخ بيان المركز المالي المجمع.

تصنف المجموعة كافة مطلوباتها الأخرى كمطلوبات غير متداولة.

د- الأدوات المالية:

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية كموجودات مالية ومطلوبات مالية. يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أوحقوق ملكية طبقا لمضمون الاتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصروف أو إيراد . إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة كحقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية .يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتنوي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع نقد و نقد معادل، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، مدينين، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، دائنين و دائنو مرابحات.

د -1) الموجودات المالية:

د -1/1) تصنيف الموجودات المالية

لتحديد فئة تصنيف وقياس الموجودات المالية، يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج الأعمال الخاص بالمجموعة لإدارة موجوداتها وكذلك خصائص التدفقات النقدية التعاقدية لتلك الأدوات مجتمعين.

تقييم نموذج الأعمال

تحدد المجموعة نموذج أعمالها وفق مستوى يعكس أفضل وسيلة لإدارة المجموعة لموجوداتها المالية لتحقيق أهدافها، وتحقيق التدفقات النقدية التعاقدية. وهذا سواء كان هدف المجموعة الوحيد هو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وكذلك التدفقات النقدية من بيع الموجودات معا. وإذا لم تنطبق أي من هاتين الحالتين (كأن يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، فإن الموجودات المالية تصنف كجزء من نموذج أعمال البيع وتقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال المجموعة لكل أداة على حدة، ولكن على مستوى أعلى من المحفظة ككل.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة – اختبار مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط

عندما يتم تحديد نموذج الاعمال للاحتفاظ بالموجودات لغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية او تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تتمثل في مدفوعات لأصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي، وقد يتغير على مدى عمر الموجودات المالية (على سبيل المثال، في حالة أن يمثل مدفوعات لأصل المبلغ أو إطفاء القسط/الخصم). إن العناصر الجوهرية للفائدة في أي ترتيب إقراض أساسي تتمثل بصورة نموذجية في مراعاة القيمة الزمنية للنقود ومخاطر الائتمان.

تقوم المجموعة بإعادة التصنيف فقط في حال حصول أي تغيير في نموذج الأعمال المستخدم لإدارة تلك الموجودات. وتتم إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة التقرير اللاحقة لحصول التغيير. ومن غير المتوقع تكرار مثل هذه التغييرات بدرجة كبيرة ولم تحدث خلال السنة.

الاعتراف المبدئي

يتم الاعتراف بمشتريات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ التسوية، وهوالتاريخ الذي يتم فيه تسليم الأصل للمجموعة أو شراؤه من قبل المجموعة. يتم الاعتراف بالموجودات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات لكافة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

إلغاء الاعتراف

يتم إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية (كليا أو جزئيا) عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، أو عندما تحول المجموعة حقها في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية، وذلك في إحدى الحالتين التاليين: (أ) إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الموجودات المالية من قبل المجموعة، أو (ب) عندما لا يتم تحويل جميع المخاطر والعوائد للموجودات المالية أو الاحتفاظ بها، ولكن تم تحويل السيطرة على الموجودات المالية. عندما تحتفظ المجموعة بالسيطرة، فيجب عليها الاستمرار في إدراج الموجودات المالية بحدود نسبة مشاركتها فيها.

فئات قياس الموجودات المالية

تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية عند الاعتراف المبدائى ضمن التصنيفات التالية:

- أدوات الدين بالتكلفة المطفأة.
- أدوات الدين بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر، مع إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الإعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.
- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر، مع عدم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الإعتراف إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.
- أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

أدوات الدين بالتكلفة المطفأة

تقاس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة إذا كانت تتوافق مع الشرطين التاليين:

- الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج الأعمال الذي يهدف إلى تملك الأصل للحصول على تدفقات نقدية تعاقدية.
- الشروط التعاقدية للموجودات المالية تظهر تواريخ محددة للتدفقات النقدية والتي تتضمن بشكل أساسي مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد المستحقة على المبلغ المتبقي.

أدوات الدين التي تم قياسها بالتكلفة المطفأة تقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي المعدلة بخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الإعتراف بإيرادات الفوائد وأرباح وخسائر فروقات عملة أجنبية والإنخفاض في القيمة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند إلغاء الاعتراف بالأصل أو تعديله أو انخفاض قيمته.

التكلفة المطفأة وطريقة العائد الفعلي

طريقة العائد الفعلي هي الطريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأداة الدين وتخصيص إيرادات الفوائد على الفترة ذات الصلة. بشكل عام، فإن معدل العائد الفعلي هو السعر الذي يقوم بخصم التحصيلات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً من سعر الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) باستثناء الخسائر الائتمانية المتوقعة، من خلال العمر المتوقع لأداة الدين أو حيثما ينطبق، فترة أقصر، إلى القيمة الدفترية الإجمالية لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة للموجودات المالية التي تم شراؤها أو الناشئة عن ضعف ائتماني، يتم احتساب سعر الفائدة الفعلي المعدل ائتمانيا عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة، بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة، لتصل إلى التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي.

التكلفة المطفأة للموجودات المالية هي قيمة الموجودات المالية عند الاعتراف المبدئي مخصوماً منها المبالغ المستلمة من أصل المبلغ بالإضافة إلى الإطفاء التراكمي باستخدام طريقة العائد الفعلي للفروقات بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، المعدلة بمخصص الخسائر. إن القيمة الدفترية الإجمالية للموجودات المالية هي التكلفة المطفأة للموجودات المالية قبل التعديل لمخصص الخسائر.

إن النقد والنقد المعادل والمدينين التجاريين تصنف كأدوات دين بالتكلفة المطفأة.

- النقد والنقد المعادل

يتمثل النقد والنقد المعادل في النقد في الصندوق ولدى البنوك والودائع تحت الطلب لدى البنوك والاستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة والتي تستحق خلال فترة 3 شهور أو أقل من تاريخ الإيداع والقابلة للتحويل إلى مبالغ محددة من النقد والتي تتعرض لمخاطر غير مادية من حيث التغيرات في القيمة.

- مدينون تجاريون

يمثل المدينون المبالغ المستحقة من العملاء عن بيع بضائع، تأجير وحدات أو خدمات منجزة ضمن النشاط الإعتيادي، ويتم الإعتراف مبدئيا بالمدينون بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ناقصاً مخصص الإنخفاض في القيمة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم قياس الموجودات المالية التي لا تستوفي شروط القياس بالتكلفة المطفأة أو من خلال الدخل الشامل الأخر (كما هو موضح أعلاه) بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر. على وجه التحديد:

- يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر ما لم تقم المجموعة بتصنيف الاستثمار في الادوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل عند الاعتراف المبدئي (كما هو موضح أعلاه).

- يتم تصنيف أدوات الدين التي لا تستوفي شروط التكلفة المطفأة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (كما هو موضح أعلاه) بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر. بالإضافة إلى ذلك، قد يتم تصنيف أدوات الدين المستوفية إما شروط التكلفة المطفأة أو شروط القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل جوهري عدم تطابق في القياس أو الاعتراف ("عدم تطابق المحاسبي") الذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالارباح والخسائر عليهم على أسس مختلفة. لم تصنف المجموعة أي أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر.

تسجل التغيرات في القيمة العادلة، أرباح البيع و الناتجة من الاستبعاد ، إيرادات الفوائد وتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع وفقاً لشروط العقد أو عندما يثبت الحق في استلام مبلغ الأرباح.

تصنف المجموعة الاستثمارات في أدوات الملكية وأدوات الدين المسعرة ضمن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في بيان المركز المالي المجمع.

أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

عند التحقق المبدئي، يجوز للمجموعة أن تقرر تصنيف بعض من أدوات الملكية دون الرجوع في ذلك بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما لا يحتفظ بها لغرض المتاجرة أو مقابل محتمل ناشئ عن دمج الأعمال. يتحدد ذلك التصنيف لكل أداة على حدة.

الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر تقاس لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة بما في ذلك الجزء الخاص بالعملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر ويتم عرضها في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة ضمن حقوق الملكية. يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح المرحلة عند الاستبعاد. إن الأرباح والخسائر الناتجة من أدوات الملكية لا يعاد تصنيفها إلى بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع عند ثبوت الحق في تلك التوزيعات، إلا عندما تستفيد المجموعة من تلك المحصلات كاسترداد جزء من تكلفة الأداة، وفي هذه الحالة تسجل تلك الأرباح في الدخل الشامل الآخر. لا تخضع أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لتقييم انخفاض القيمة. وعند استبعادها، يعاد تبويب الأرباح أو الخسائر من التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية.

د -2/1) إنخفاض قيمة الموجودات المالية:

تعترف المجموعة بمخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع أدوات الدين غير المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر.

تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وكافة التدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، ويتم خصم العجز بنسبة تقريبية إلى معدل الفائدة الفعلي الأصلي على ذلك الأصل. تشمل التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الائتمانية الآخرى التي تعتبر جزءاً من الشروط التعاقدية.

بالنسبة للمدينين التجاريين والمدينيين الآخرين، طبقت المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار واحتسبت الخسائر الائتمانية المتوقعة استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية. وعليه، لا تقوم المجموعة بتتبع التغيرات في مخاطر الائتمان ولكن يتم الإعتراف بمخصص الخسائر استناداً إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية في تاريخ كل فترة تقرير. أنشأت المجموعة مصفوفة مخصصات تستند إلى السجل السابق لخسائر الائتمان، ومعدلة بالعوامل المستقبلية المحددة للمدينين والبيئة الاقتصادية. يتم تقسيم الانكشافات للمخاطر على أساس الخصائص الائتمانية مثل درجة مخاطر الائتمان، المنطقة الجغرافية، قطاع الأعمال، حالة التعسر وعمر العلاقة، أيهما ينطبق.

لتطبيق الأسلوب المستقبلي، تطبق المجموعة تقييم من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

- المرحلة الأولى – الأدوات المالية التي لم تتراجع قيمتها بصـــورة كبيرة بالنســـبة لجودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي أو المصنفة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة.
- المرحلة الثانية (عدم انخفاض قيمة الائتمان) – الأدوات المالية التي تراجعت قيمتها بصـورة كبيرة من حيث جودتها الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي ومخاطرها الائتمانية غير منخفضة.
- المرحلة الثالثة (انخفاض قيمة الائتمان) – الموجودات المالية التي لها دليل موضـــوعي على انخفاض القيمة في تاريخ البيانات المالية والمحدد أن قيمتها قد انخفضت عندما يكون لحدث أو أكثر أثر سلبي على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

عند تقييم ما إذا كانت جودة الائتمان للأداة المالية قد تدهورت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، تقارن المجموعة مخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ التقرير بمخاطر التعثر على الأداة المالية في تاريخ الإعتراف المبدئي. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمدعومة، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات التطلعية المتاحة دون تكلفة أو جهد مفرط.

تشمل المعلومات التطلعية التي تم النظر فيها الإمكانية المستقبلية للصناعات التي يعمل فيها مدينو المجموعة، والتي تم الحصول عليها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والمحللين الماليين والهيئات الحكومية ومؤسسات الفكر ذات الصلة وغيرها من المنظمات المماثلة، بالإضافة إلى النظر في مختلف المصادر الخارجية للمعلومات الاقتصادية الفعلية والمتوقعة المتعلقة بالعمليات الأساسية للمجموعة.

يتم الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة 12 شهراً" للمرحلة الأولي مع الاعتراف بـ "الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية" للمرحلة الثانية والثالثة. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن جميع أحداث التعثر المحتملة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الائتمان للموجودات المالية لمدة 12 شهرًا جزءاً من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى أعمار الموجودات المالية والتي من المتوقع أن تنتج عن أحداث تعثر على الأدوات المالية لمدة 12 شهرًا بعد تاريخ التقرير المالي المجمع.

يتحدد قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تقدير الاحتمال المرجح لخسائر الائتمان على مدى العمر المتوقع للأداة المالية. يتم خصم خسائر الائتمان المتوقعة والتي تم قياسها بالتكلفة المطفأة من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات، وتحمل على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تعتبر المجموعة الأصل المالي متعثراً عندما تتأخر المدفوعات التعاقدية ل 30 يوماً. ومع ذلك، وفي بعض الحالات، يمكن للمجموعة أن تعتبر الأصل المالي متعثراً عندما تشير المعلومات الداخلية أو الخارجية إلى أن المجموعة قد لا تتلقى كامل المبالغ التعاقدية المستحقة. يتم شطب الأصل المالي عندما لا يتوقع استرداد التدفقات النقدية التعاقدية.

د -2) المطلوبات المالية:

يتم الاعتراف المبدئي لجميع المطلوبات المالية بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والسلفيات والدائنون تخصم تكاليف المعاملة المتعلقة بها بشكل مباشر. يتم قياس جميع المطلوبات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة سعر الفائدة الفعلي.

المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس المطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

- الدائنون

يمثل رصيد الدائنون في الدائنون التجاريين والدائنون الآخرين. يمثل بند الدائنين التجاريين الالتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئيا بالقيمة العادلة وتقاس لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تصنيف الدائنون كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل (أو ضمن الدورة التشغيلية الطبيعية للنشاط أيهما أطول)، وبخلاف ذلك، يتم تصنيفها كمطلوبات غير متداولة.

- المرابحات:

تتمثل المرابحات في المبلغ المستحق على أساس الدفع المؤجل لبنود تم شراؤها وفقا لاتفاقيات عقود المرابحات. يدرج رصيد المرابحة باجمالي المبلغ الدائن، بعد خصم تكاليف التمويل المتعلقة بالفترات المستقبلية. يتم إطفاء تكاليف التمويل المستقبلية عند استحقاقها على أساس نسبي زمني باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إلغاء أو انتهاء الالتزام مقابل المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهريا أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبديل أو التغيير كإلغاء اعتراف لأصل الالتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. إذا لم يكن التعديل جوهرياً، يتم الإعتراف بالفرق: (1) القيمة الدفترية للمطلوبات قبل التعديل؛ و (2) القيمة الحالية للتدفقات النقدية بعد التعديل في بيان الارباح أو الخسائر المجمع كأرباح أو خسائر التعديل ضمن أرباح وخسائر آخرى.

د -3) مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية:

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم ادراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حاليا لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

هـ - الشركات الزميلة:

إن الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يكون للمجموعة تأثير جوهري عليها، والتي تتمثل في قدرتها على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة الزميلة ولكن ليست سيطرة أو سيطرة مشتركة على تلك القرارات. وفقا لطريقة حقوق الملكية، فان الاستثمارات في الشركات الزميلة تدرج في بيان المركز المالي المجمع بالتكلفة المعدلة بأثر أية تغيرات لاحقة لتاريخ الاقتناء لحصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الزميلة من تاريخ بداية التأثير الجوهري فعليا حتى الزوال الفعلي لهذا التأثير الجوهري، فيما عدا الاستثمارات المصنفة كاستثمارات محتفظ بها لغرض البيع، حيث يتم المحاسبة عنها وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (5) "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع والعمليات غير المستمرة".

تقوم المجموعة بإدراج حصتها في نتائج أعمال الشركة الزميلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، كما تقوم بإدراج حصتها في التغيرات في الدخل الشامل الآخر للشركة الزميلة ضمن الدخل الشامل الآخر لها.

تتوقف المجموعة عن تسجيل الخسائر إذا تجاوزت خسائر الشركة الزميلة حصة المجموعة بها (متضمنة أية حصص طويلة الأجل والتي تمثل جزءاً من صافي استثمار المجموعة في الشركة الزميلة) فيما عدا إذا كان على المجموعة التزام تجاه الشركة الزميلة أو قامت بأية مدفوعات نيابة عنها.

يتم استبعاد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن المعاملات مع الشركات الزميلة مقابل الاستثمار في الشركة الزميلة في حدود حصة المجموعة من الشركة الزميلة.

إن أي زيادة في تكلفة الاقتناء عن حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة المعترف بها للشركة الزميلة كما في تاريخ عملية الاقتناء يتم الاعتراف بها كشهرة . وتظهر الشهرة كجزء من القيمة الدفترية للاستثمار في الشركات الزميلة حيث يتم تقييمها كجزء من الاستثمار لتحديد أي انخفاض في قيمتها. إذا كانت تكلفة الاقتناء أقل من حصة المجموعة من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المحددة والالتزامات المحتملة، يتم إدراج الفرق مباشرة ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

تحدد المجموعة بتاريخ كل فترة مالية ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد انخفضت قيمته وتحديد إذا ما كان ضرورياً الاعتراف بأي انخفاض في قيمة الاستثمار. فإذا ما وجد ذلك الدليل، فيتم اختبار الانخفاض في القيمة لكامل القيمة الدفترية للاستثمار (متضمنة الشهرة) وتقوم المجموعة باحتساب مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الممكن استردادها للشركة الزميلة وقيمتها الدفترية ويتم إدراج هذا المبلغ في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم إدراج أى عكس للإنخفاض في القيمة إلى الحد الذي تزيد فيه لاحقاً القيمة القابلة للاسترداد من الإستثمار.

عند فقـدان التأثير الجوهري على الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بقياس وقيد أية استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة. إن أي فرق بين القيمة الدفترية للشركة الزميلة عند فقدان التأثير الجوهري والقيمة العادلة للاستثمار المحتفظ به بالإضافة إلى المحصل من البيع يتم الاعتراف به في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

و - العقارات الاستثمارية:

تتضمن العقارات الاستثمارية العقارات القائمة والعقارات قيد الإنشاء أو إعادة التطوير والمحتفظ بها لغرض اكتساب الإيجارات أو ارتفاع القيمة السوقية أو كلاهما. تدرج العقارات الاستثمارية مبدئيا بالتكلفة والتي تشمل سعر الشراء وتكاليف العمليات المرتبطة بها. لاحقاً للتسجيل المبدئي، يتم إدراج العقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي حدث بها التغير.

يتم قياس العقارات الاستثمارية قيد الإنشاء بالقيمة العادلة إذا كان من الممكن تحديد القيمة العادلة بصورة موثوقة. إن العقارات الاستثمارية قيد الإنشاء والتي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوقة ولكن تتوقع المجموعة أن يتم تحديد القيمة العادلة للعقار بصورة موثوقة عند اكتمال البناء يتم قياسها بالتكلفة ناقصاً الانخفاض في القيمة حتى تصبح القيمة العادلة قابلة للتحديد بصورة موثوقة أو يتم اكتمال البناء - أيهما أولا.

يتم رسملة المصاريف اللاحقة إلى القيمة الدفترية للأصل فقط عندما يكون من المتوقع تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية الناتجة من المصاريف إلى المجموعة. وأن التكلفة يمكن قياسها بصورة موثوقة. يتم تسجيل جميع تكاليف الإصلاحات والصيانة الأخرى كمصاريف عند تكبدها. عند استبدال جزء من العقار الاستثماري، يتم إلغاء الاعتراف بالقيمة الدفترية للجزء المستبدل.

يتم إلغاء الاعتراف بالعقارات الاستثمارية عند استبعادها (أي في تاريخ انتقال السيطرة للمشتري) أو سحبها نهائيا من الاستخدام ولا يوجد أية منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من الاستبعاد. ويتم احتساب الأرباح أو الخسائر الناتجة عن استبعاد أو إنهاء خدمة العقار الاستثماري في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يتم التحويل إلى العقار الاستثماري فقط عند حدوث تغير في استخدام العقار يدل على نهاية شغل المالك له، أو بداية تأجيره تشغيليا لطرف آخر، أو إتمام البناء أو التطوير. ويتم التحويل من عقار استثماري فقط عند حدوث تغير في الاستخدام يدل عليه بداية شغل المالك له، أو بداية تطويره بغرض بيعه. في حال تحول عقار مستخدم من قبل المالك إلى عقار استثماري، تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك العقار طبقا للسياسة المحاسبية المتبعة للممتلكات والعقارات والمعدات حتى تاريخ تحول وتغيير الاستخدام.

ز - ممتلكات ومعدات:

تتضمن التكلفة المبدئية للممتلكات والمعدات سعر الشراء وأي تكاليف مباشرة مرتبطة بإيصال تلك الموجودات إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل. يتم عادة إدراج المصاريف المتكبدة بعد تشغيل الممتلكات والمعدات، مثل الإصلاحات والصيانة والفحص في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبد هذه المصاريف فيها. في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصاريف قد أدت إلى زيادة في المنافع الإقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من إستخدام إحدى الممتلكات والمعدات إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساساً، فإنه يتم رسملة هذه المصاريف كتكلفة إضافية على الممتلكات والمعدات.

تظهر الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصا الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. عند بيع أو إنهاء خدمة الموجودات، يتم استبعاد تكلفتها واستهلاكها المتراكم من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن استبعادها في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات لتحديد الانخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو تغيرات الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. في حالة وجود مثل هذه المؤشرات وعندما تزيد القيمة الدفترية عن القيمة القابلة للاسترداد المقدرة، يتم تخفيض الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد والتي تمثل القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى.

يتم احتساب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة للممتلكات والمعدات كما يلي:

	سنوات
موجودات حق استخدام	4
حاسب آلي وبرمجيات	3 – 5
أدوات ومعدات	3
أثاث وتجهيزات	5
سيارات	5

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الاستهلاك دورياً للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتفقان مع نمط المنافع الإقتصادية المتوقعة من بنود الممتلكات والمعدات.

يتم إلغاء الاعتراف ببنود الممتلكات والمعدات عند إستبعادها أو عند إنتفاء وجود منفعة إقتصادية متوقعة من الاستعمال المستمر لتلك الموجودات.

ح - انخفاض قيمة الموجودات غير المالية:
في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة القابلة للإسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقدير القيمة القابلة للإسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقدير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تقديرات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الإعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفتري بسبب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفتري الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الإعتراف بأية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الإعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

ط - مخصص مكافأة نهاية الخدمة:
يتم إحتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين وقوانين العمل المعمول بها في الدول التي تزاول الشركات التابعة نشاطها بها. إن هذا الإلتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدماته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الإلتزام النهائي.

ي - رأس المال:
تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية، إن التكاليف الإضافية المرتبطة مباشرة بإصدار أسهم جديدة يتم عرضها ضمن حقوق الملكية مخصومة من المبالغ المحصلة.

ك - توزيعات الأرباح للمساهمين:
تقوم المجموعة بالاعتراف بتوزيعات الأرباح النقدية وغير النقدية لمساهمي الشركة الأم كمطلوبات عند إقرار تلك التوزيعات نهائيا، وعندما لا يعود قرار تلك التوزيعات خاضعاً لإرادة المجموعة. يتم إقرار تلك التوزيعات عند الموافقة عليها من قبل الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم، حيث يتم الاعتراف بقيمة تلك التوزيعات بحقوق الملكية.

يتم الافصاح عن توزيعات الارباح التي تم إقرارها بعد تاريخ البيانات المالية المجمعة كأحداث لاحقة لتاريخ بيان المركز المالي المجمع.

ل - إيرادات العقود المبرمة مع العملاء:
يتم الإعتراف بإيرادات العقود المبرمة مع العملاء عند نقل سيطرة البضائع أو الخدمات إلى العميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه مقابل تلك البضائع أو الخدمات. استنتجت المجموعة بشكل عام أنها الطرف الرئيسي في ترتيبات عقود إيراداتها، لأنها تسيطر عادة على البضائع أو الخدمات قبل نقل السيطرة إلى العميل.

تطبق المجموعة نموذجًا من خمس خطوات على النحو التالي لحساب الإيرادات الناتجة عن العقود:
- الخطوة الأولى: تحديد العقد مع العميل - يُعرّف العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشئ حقوقاً والتزامات واجبة النفاذ ويحدد المعايير الخاصة بكل عقد يجب الوفاء به.
- الخطوة الثانية: تحديد التزامات التعاقدية في العقد - التزام التعاقدي هو وعد في العقد مع العميل لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل.
- الخطوة الثالثة: تحديد سعر المعاملة - سعر المعاملة هو المقابل الذي تتوقع المجموعة إستحقاقه لبيع البضائع أو تأدية الخدمات إلى العميل المتفق عليها، باستثناء المبالغ المحصلة نيابة عن أطراف خارج التعاقد.
- الخطوة الرابعة: توزيع سعر المعاملة على التزامات التعاقدية في العقد – بالنسبة للعقد الذي يحتوي على أكثر من التزام التعاقدي، ستقوم المجموعة بتخصيص سعر المعاملة لكل التزام التعاقدي في حدود المبلغ الذي يمثل مبلغ المقابل الذي تتوقع المجموعة استحقاقه نظير تلبية ذلك الالتزام التعاقدي.
- الخطوة الخامسة : الاعتراف بالإيراد عندما (أو كما) تفي المجموعة بالتزام التعاقدي.

تقوم المجموعة بممارسة بعض الأراء، مع الأخذ في الإعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها.

تعترف المجموعة بالإيرادات إما في وقت محدد أو على مدى فترة من الوقت، عندما (أو كلما) تقوم المجموعة بتلبية التزامات التعاقدية عن طريق بيع البضاعة أو تأديه الخدمات المتفق عليها لعملائها. وتقوم المجموعة بنقل السيطرة على البضاعة أو الخدمات على مدى فترة من الوقت (وليس في وقت محدد) وذلك عند استيفاء أي من المعايير التالية:

- أن يتلقى العميل المنافع التي تقدمها أداء ا المجموعة ويستهلكها في الوقت نفسه حالما قامت المجموعة بالأداء، أو
- أداء المجموعة ينشئ أو يحسن الأصل (على سبيل المثال، الأعمال قيد التنفيذ) الذي يسيطر عليه العميل عند تشييد الأصل أو تحسينه، أو
- أداء المجموعة لا ينشئ أي أصل له استخدام بديل للمجموعة، وللمجموعة حق واجب النفاذ في الدفعات مقابل الأداء المكتمل حتى تاريخه.

تنقل السيطرة في وقت محدد إذا لم تتحقق أي من المعايير اللازمة لنقل البضاعة أو الخدمة على مدى فترة من الوقت. تأخذ المجموعة العوامل التالية في الاعتبار سواء تم تحويل السيطرة أم لم يتم:

- أن يكون للمجموعة حق حالى فى الدفعات مقابل الاصل.
- أن يكون للعميل حق قانوني في الأصل.
- أن تقوم المجموعة بتحويل الحيازة المادية للأصل.
- أن يمتلك العميل المخاطر والمنافع المهمة لملكية الأصل.
- أن يقبل العميل الأصل.

تعترف المجموعة بمطلوبات العقود للمقابل المستلم والمتعلقة بالتزامات الأداء التي لم يتم تلبيتها، وتدرج هذه المبالغ مثل المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المجمع (إيضاح 2 - د). وبالمثل، إذا قامت المجموعة بتلبية التزامات الأداء قبل استلام المقابل، فإنها تعترف إما بموجودات العقد أو مدينين في بيان المركز المالي المجمع وفقاً لما إذا كانت هناك معايير غير مرور الوقت قبل استحقاق المقابل.

يتم رسملة التكاليف الإضافية للحصول على العقد مع العميل عند تكبدها حيث تتوقع المجموعة استرداد هذه التكاليف، ولا يتم تكبد تلك التكاليف إذا لم يتم الحصول على العقد. يتم تسجيل عمولات المبيعات المتكبدة من قبل المجموعة كمصروف إذا كانت فترة إطفاء تلك التكاليف أقل من سنة.

إن مصادر إيرادات المجموعة من الانشطة التالية:

- إيرادات الهيكلة والتسويق والإدارة
يتم تحقق إيرادات الهيكلة والتسويق عند تقديم تلك الخدمات للعملاء في وقت محدد، بينما يتم الأعتراف بإيرادات الإدارة على مدار الوقت وذلك عند تأدية الخدمات.

- الإيجارات
يتم الإعتراف بايرادات الإيجارات عند إكتسابها على مدار فترة من الوقت.

- الإيرادات الأخرى
يتم تحقق الإيرادات الأخرى على أساس مبدأ الاستحقاق.

م - المخصصات:
يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة التزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقا صادرا للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقود ماديا، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الالتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

ن - تكاليف الإقتراض:
إن تكاليف الاقتراض تشمل الفوائد والتكاليف الأخرى التي تكبدتها المنشأة فيما يتعلق باقتراض الأموال. إن تكاليف الاقتراض المتعلقة مباشرة بتملك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسملة تكاليف الاقتراض، وهي الموجودات التي تتطلب وقتا زمنيا طويلا لتصبح جاهزة للاستخدام أو البيع، يتم إضافتها لتكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهري للاستخدام أو البيع. إن إيرادات الاستثمارات المحصلة من الاستثمار المؤقت لقروض محددة والمستثمرة خلال فترة عدم استغلالها للصرف يتم خصمها من تكاليف التمويل القابلة للاسترداد.

يتم إدراج كافة تكاليف الاقتراض الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

س - عقود الإيجار:

المجموعة كمستأجر:
تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان العقد تأجير أو يتضمن تأجير، في تاريخ بداية العقد. تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات التأجير المقابلة فيما يتعلق بجميع ترتيبات التأجير التي تكون فيها الطرف المستأجر.

- موجودات حق الإستخدام
تعترف المجموعة بموجودات حق الاستخدام في تاريخ بداية عقد التأجير (أي التاريخ الذي تصبح به الموجودات محل العقد متاحاً للاستخدام). وتقاس موجودات حق الاستخدام بالتكلفة ناقصاً أي استهلاك متراكم وخسائر انخفاض القيمة المعدلة لأي عمليات إعادة قياس لمطلوبات عقد التأجير. تتضمن تكلفة موجودات حق الاستخدام قيمة مطلوبات عقد التأجيرالمعترف بها والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ودفعات عقد التأجير المسددة في أو قبل تاريخ بداية عقد التأجير ناقصاً أي حوافز إيجار مستلمة. إذا لم تتأكد المجموعة بصورة معقولة من حصولها على ملكية الموجودات المستأجرة في نهاية مدة عقد التأجير، يتم إستهلاك موجودات حق الاستخدام المعترف بها على أساس القسط الثابت خلال العمر الإنتاجي المقدر للموجودات أو مدة عقد الإيجار، أيهما أقرب، كما تتعرض موجودات حق الاستخدام للانخفاض في القيمة.

- مطلوبات عقد التأجير
تعترف المجموعة في تاريخ بداية عقد التأجير بمطلوبات عقد التأجير ويتم قياسها بالقيمة الحالية لدفعات عقد التأجير المقرر سدادها خلال فترة عقد التأجير. وتتضمن دفعات عقد التأجير الدفعات الثابتة (تشمل دفعات ثابتة في جوهرها) ناقصاً أي حوافز التأجير مستحقة ودفعات عقد التأجير المتغيرة تعتمد على مؤشر أو سعر وكذلك المبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. كما تشتمل دفعات عقد التأجير على سعر ممارسة خيار الشراء إذا كانت المجموعة متأكدة من ممارسة هذا الخيار بصورة معقولة ودفعات الغرامات لإنهاء عقد التأجير إذا كانت مدة عقد التأجير تعكس ممارسة المجموعة خيار إنهاء عقد التأجير. يتم الاعتراف بدفعات عقد التأجير المتغيرة والتي لا تعتمد على مؤشر أو سعر كمصروف في الفترة التي تقع فيه الأحداث أو الظروف التي تستدعي سداد الدفعات.

عند إحتساب القيمة الحالية لدفعات عقد التأجير، تستخدم المجموعة سعر الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد التأجير، إذا كان سعر الفائدة المتضمن في عقد الإيجار غير قابل للتحديد بشكل فوري. بعد تاريخ بداية عقد التأجير، يتم زيادة قيمة مطلوبات عقد التأجير لتعكس نمو الربح، بينما يتم تخفيضها مقابل دفعات عقد الإيجار المسددة. إضافة الى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد التأجير، إذا طرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغيير في مضمون دفعات عقد التأجير الثابتة أو تغيير في التقييم الذي يتم إجراؤه لتحديد ما إذا كان سيتم شراء الموجودات محل العقد.

- عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات منخفضة القيمة
تطبق المجموعة إعفاء الاعتراف الخاص بعقود التأجير قصيرة الأجل على لعقود تأجير ممتلكاتها ومعداتها (أي عقود التأجير التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ بداية العقد ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق أيضاً إعفاء الاعتراف الخاصة بعقود تأجير موجوداتها ذات القيمة المنخفضة على عقود تأجير المعدات المكتبية التي تعتبر منخفضة القيمة (أي أقل من 1,500 دينار كويتي). يتم الاعتراف بدفعات عقد التأجير على عقود التأجير قصيرة الأجل وعقود تأجير الموجودات ذات القيمة منخفضة كمصروف على أساس طريقة القسط الثابت خلال مدة التأجير.

ع - حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي:
يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الادارة وبعد إستبعاد حصة الشركة الأم من أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة والمحول إلى الاحتياطي الاجباري وأي خسائر متراكمة. لم يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 لعدم وجود ربح مالي يخضع لاحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي على أساسه.

ف - حصة الزكاة:
يتم احتساب الزكاة بواقع 1% من الربح الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الادارة وبعد إستبعاد حصة الشركة الأم في أرباح الشركات المساهمة الكويتية الزميلة وكذلك توزيعات الأرباح النقدية المستلمة من الشركات المساهمة الكويتية، وذلك طبقا للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له. لم يتم احتساب حصة الزكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 لعدم وجود ربح مالي تحتسب الزكاة على أساسه.

ص - العملات الأجنبية:
تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقا لأسعارالصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقا لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ.

أما البنود غيرالنقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقا لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للفترة. أما فروق التحويل الناتجة من البنود غير النقدية كالأدوات المالية والمصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فتدرج ضمن أرباح أو خسائر التغير في القيمة العادلة.

ق - الأحداث المحتملة:
لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة الا عندما يكون إستخدام موارد إقتصادية لسداد إلتزام قانوني حالي أومتوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحا مع إمكانية تقدير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن إحتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

تقاس المطلوبات المحتملة المستحوذ عليها في دمج الأعمال عند الإعتراف المبدئي بالقيمة العادلة كما في تاريخ الاستحواذ. في نهاية فترات التقارير اللاحقة، يتم قياس المطلوبات المحتملة بالمبلغ الذي سيتم الاعتراف به وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (37) أو المبلغ المعترف به عند الإعتراف المبدئي ناقصاً المبلغ المتراكم للإيرادات المعترف بها وفقاً لسياسات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15)، أيهما أعلى.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع إقتصادية نتيجة أحداث سابقة مرجحاً.

ر - موجودات الأمانة:
لا يتم التعامل مع الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة أو الوكالة على أنها من موجودات المجموعة وبالتالي لا يتم إدراجها ضمن البيانات المالية المجمعة، ولكن يتم الإفصاح عنها في إيضاحات البيانات المالية المجمعة.

ش - الآراء والتقديرات والإفتراضات المحاسبية الهامة:
إن المجموعة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

أ - الآراء:
من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبينة في إيضاح رقم (2)، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

- تحقق الإيرادات:
يتم تحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق بها. إن تحديد ما إذا كان تلبية معايير الاعتراف بالإيراد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) وسياسة تحقق الإيراد المبينة في إيضاح رقم (2 - ل) يتطلب أراء هامة.

- مخصص انخفاض في قيمة المدينون:
إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء والعوامل المحددة لإحتساب الإنخفاض في قيمة المدينين تتضمن آراء هامة.

- تصنيف الموجودات المالية:
عند اقتناء الأصل المالي، تقرر المجموعة ما إذا كان سيتم تصنيفه "بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر" أو "بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" أو "بالتكلفة المطفأة". يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تقييم كافة الموجودات المالية، باستثناء أدوات الملكية والمشتقات، استناداً إلى نموذج أعمال المجموعة لإدارة الموجودات ذات خصائص التدفقات النقدية للأداة. تتبع المجموعة إرشادات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) حول تصنيف موجوداتها المالية كما هو مبين في إيضاح رقم (2 - د).

- تصنيف الأراضي:
عند اقتناء الأراضي، تصنف المجموعة الأراضي إلى إحدى التصنيفات التالية بناء على أغراض الإدارة في استخدام هذه الأراضي:

- عقارات قيد التطوير:
عندما يكون غرض المجموعة في تطوير الأراضي بهدف بيعها في المستقبل، فإن كلاً من الأراضي وتكاليف الإنشاءات يتم تصنيفها كعقارات قيد التطوير.

- أعمال تحت التنفيذ:
عندما يكون غرض المجموعة تطوير الأراضي بهدف تأجيرها أو استخدامها في المستقبل، فإن كلاً من الأراضي وتكاليف الإنشاءات يتم تصنيفها كأعمال تحت التنفيذ.

- عقارات محتفظ بها بغرض المتاجرة:
عندما يكون غرض المجموعة بيع الأراضي خلال النشاط الاعتيادي للشركة، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات محتفظ بها لغرض المتاجرة.

- عقارات استثمارية:
عندما يكون غرض المجموعة تأجير الأراضي أو الاحتفاظ بها بهدف زيادة قيمتها الرأسمالية، أو أن الهدف لم يتم تحديده بعد، فإن الأراضي يتم تصنيفها كعقارات استثمارية.

- دمج الأعمال

عند اقتناء شركات تابعة، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان هذا الاقتناء يمثل اقتناء أعمال أم اقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). تقوم المجموعة بالمحاسبة عن ذلك الاقتناء كدمج أعمال عندما يتم اقتناء مجموعة متكاملة من الأنشطة بالإضافة إلى الموجودات، حيث يؤخذ في الاعتبار بشكل خاص ماهية العمليات الجوهرية المقتناة. إن تحديد مدى جوهرية العمليات المقتناة يتطلب آراء هامة.

أما عندما تكون عملية الاقتناء لا تمثل دمج أعمال، فيتم المحاسبة عن تلك العملية كاقتناء موجودات (أو مجموعة موجودات ومطلوبات). يتم توزيع تكلفة الاقتناء على الموجودات والمطلوبات المقتناة استنادا إلى قيمتهم العادلة بدون احتساب شهرة أو ضرائب مؤجلة.

- تحقق السيطرة

تراعي الادارة عند تحديد وجود السيطرة على الشركة المستثمر فيها ما إذا كان لديها سيطرة واقعية على تلك الشركة، وذلك إذا ما كانت تملك أقل من 50% من حقوق التصويت بها. إن تحديد الانشطة المعنية الخاصة بالشركة المستثمر فيها ومدى إمكانية قيام المجموعة باستغلال سلطتها للتأثير على العوائد المتغيرة للشركة المستثمر فيها يتطلب آراء هامة.

- تقييم التأثير الجوهري

عند تحديد التأثير الجوهري على الشركة المستثمر بها، تأخذ الإدارة في الاعتبار ما إذا كان للمجموعة القدرة على المشاركة في القرارات المالية والتشغيلية للشركة المستثمر بها إذا كانت المجموعة تملك نسبة أقل من 20٪ من حقوق التصويت في الشركة المستثمر بها. يتطلب التقييم آراء هامة تتمثل في النظر في تمثيل المجموعة في مجلس إدارة الشركة المستثمر بها والمشاركة في عمليات صنع السياسة والمعاملات الجوهرية بين المستثمر والشركة المستثمر فيها.

- عقود التأجير

تشمل الأراء الهامة المطلوبة لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) ، من بين أمور أخرى ، ما يلي:
- تحديد ما إذا كان العقد (أو جزء من العقد) يتضمن عقد تأجير،
- تحديد ما إذا كان من المؤكد بشكل معقول أن خيار التمديد أو الإنهاء سيُمارس،
- تصنيف اتفاقيات التأجير (عندما تكون المنشأة مؤجراً)،
- تحديد ما إذا كانت المدفوعات المتغيرة ثابتة في جوهرها،
- تحديد ما إذا كانت هناك عقود تأجير متعددة في الترتيب،
- تحديد أسعار البيع للعناصر المؤجرة وغير المؤجرة.

ب - التقديرات والإفتراضات:

إن الإفتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية للقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

- مخصص انخفاض في قيمة المدينون:

إن عملية تحديد مخصص انخفاض في قيمة المدينون تتطلب تقديرات. إن مخصص انخفاض في قيمة المدينون يستند إلى أسلوب الخسائر الائتمانية المقدرة مستقبلاً. يتم شطب الديون المعدومة عندما يتم تحديدها. إن معايير تحديد مبلغ المخصص أو المبلغ المراد شطبه يتضمن تحاليل تقادم وتقييمات فنية وأحداث لاحقة. إن قيد المخصصات وتخفيض الذمم المدينة يخضع لموافقة الإدارة.

- القيمة العادلة للموجودات المالية الغير مسعرة:

تقوم المجموعة بإحتساب القيمة العادلة للموجودات المالية التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أوالأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق إستخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم إستخدام عمليات تجارية بحتة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، وإستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من المجموعة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

- تقييم العقارات الاستثمارية:

تقوم المجموعة بقيد عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة حيث يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع. يتم تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيمين مختصين باستخدام أساليب وسياسات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (13). تقاس العقارات الاستثمارية قيد الإنشاء بناءً على تقديرات مُعَدة من قبل مقيمين مختصين، إلا إذا كان لا يمكن قياس القيمة بشكل موثوق.

يتم استخدام ثلاث طرق أساسية لتحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية:

- طريقة التدفقات النقدية المخصومة، والتي يتم فيها استخدام المبالغ المتوالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة للأصل استنادا إلى العقود والشروط الإيجارية القائمة وخصمها للقيمة الحالية باستخدام معدل خصم يعكس المخاطر المتعلقة بهذا الأصل.
- رسملة الدخل، والتي يتم بها تقدير قيمة العقار استناداً إلى الدخل الناتج منه، حيث يتم احتساب هذه القيمة على أساس صافي الدخل التشغيلي للعقار مقسوماً على معدل العائد المتوقع من العقار طبقا لمعطيات السوق، والذي يعرف بمعدل الرسملة.
- تحاليل المقارنة، والتي تعتمد على تقديرات تتم من قبل مقيم عقاري مستقل عن طريق الرجوع إلى صفقات فعلية حديثة تمت بين أطراف أخرى لعقارات مشابهة من حيث الموقع والحالة مع الاستناد إلى معارف وخبرات ذلك المقيم العقاري المستقل.

- الأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك:

تراجع المجموعة تقديراتها للأعمار الإنتاجية للموجودات القابلة للاستهلاك في تاريخ كل بيانات مالية استناداً إلى الاستخدام المتوقع للموجودات. يتعلق عدم التأكد من هذه التقديرات بصورة أساسية بالتقادم والتغيرات في العمليات.

- إنخفاض قيمة الموجودات غير المالية:

إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للاسترداد. والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحتة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لاستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية. تنشأ تلك التدفقات النقدية من الموازنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم المجموعة بها بعد، أو أي استثمارات جوهرية والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للاسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

- عقود التأجير

إن العناصر الرئيسية لتقديرات عدم التأكد في تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) تتضمن ما يلي:
- تقدير مدة عقد التأجير،
- تحديد سعر الخصم المناسب لمدفوعات التأجير،
- تقييم ما إذا كان موجودات حق الاستخدام قد انخفضت قيمته.

3 - نقد ونقد معادل

	2020	2019
نقد في الصندوق ولدى البنوك	**3,848,593**	2,563,743
ودائع بنكية قصيرة الأجل	**-**	2,730,341
	3,848,593	5,294,084

كما في 31 ديسمبر 2019، يتراوح معدل العائد الفعلي على الودائع البنكية قصيرة الأجل يتراوح من 1.5% إلى 2.6% سنويا.

4 - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تمثل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر استثمارات في أسهم ملكية، إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:

	2020	2019
الرصيد كما في بداية السنة	**23,517,007**	9,307,883
أثر المحاسبة عن الإندماج مع طرف ذي صلة	**-**	19,433,871
إضافات	**1,204,797**	946,519
استبعادات	**(238,606)**	(4,685,191)
التغير في القيمة العادلة (إيضاح 17)	**(12,167,139)**	(1,486,075)
الرصيد كما في نهاية السنة	**12,316,059**	23,517,007

إن الموجودات المالية المذكورة أعلاه مقومة بالعملات التالية:

	2020	2019
دولار أمريكي	**6,607,580**	12,983,206
جنيه إسترليني	**2,029,075**	7,181,381
يورو	**3,679,404**	3,352,420
	12,316,059	23,517,007

5 - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

	2020	2019
مستحق عن إيرادات هيكلة وتسويق	**2,555,103**	1,705,626
مستحق عن إيرادات إدارة وتوزيعات وأخرى	**1,919,639**	1,464,638
إيرادات إيجارات مستحقة	**303,467**	248,507
إجمالي المدينون (أ)	**4,778,209**	3,418,771
ناقصا: مخصص انخفاض في قيمة المدينون (ب)	**(3,369,776)**	(1,116,663)
	1,408,433	2,302,108
مدينو بيع عقارات استثمارية (إيضاح 9)	**20,000**	232,897
مصاريف مدفوعة مقدما وأخرى	**234,131**	202,685
	1,662,564	2,737,690

أ) إجمالي المدينون:
إن أرصدة إجمالي المدينين لا تحمل فائدة ويتم سدادها خلال 30 يوم.

بالنسبة للمدينون التجاريون، تطبق المجموعة الأسلوب المبسط للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) لإحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة حيث أن هذه البنود لا تحتوي على عنصر تمويل جوهري. عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، تم تقييم المدينون التجاريون على أساس مجمع وتجميعها على أساس خصائص مخاطر الائتمان المشتركة وتواريخ الاستحقاق.

تستند معدلات الخسائر المتوقعة إلى نموذج الدفع على مدى الـ 48 شهر السابقة المقابلة لتلك الفترة. يتم تعديل المعدلات التاريخية لتعكس العوامل الاقتصادية الكلية الحالية والمستقبلية التي تؤثرعلى قدرة العميل على سداد المبلغ المستحق. ولكن نظراً لقصر فترة التعرض لمخاطر الائتمان، فإن أثر العوامل الاقتصادية الكلية هذه لا يعتبر جوهرياً خلال فترة البيانات المالية.

نتيجة لتفشي فيروس كورونا ("COVID - 19") خلال السنة، أخذت المجموعة في الاعتبار أثر ذلك الأمر على العوامل الاقتصادية الكلية المستقبلية التي تعتبر ضرورية في عمليات التقدير والافتراضات لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة كما في تاريخ البيانات المالية (إيضاح 26 - أ).

يتم شطب المدينين التجاريين عندما لا يتوقع إستردادها. كما أن عدم السداد خلال 30 يوماً من تاريخ الفاتورة وعدم دخول المجموعة في إتفاقيات سداد بديلة يعتبر مؤشر على عدم توقع إسترداد تلك المبالغ، ومن ثم فإنه يتم إعتباره إئتمان قد إنخفضت قيمته.

يوضح الجدول التالي تفاصيل المخاطر المتعلقة ببند المدينون التجاريون والذي تم بناءً على مصفوفة مخصصات المجموعة. نظرًا لأن تجربة الخسائر الائتمانية التاريخية للمجموعة لا تظهر أنماطًا مختلفة بشكل كبير للخسائر بالنسبة لقطاعات العملاء المختلفة، فإن مخصص الخسائرعلى أساس تواريخ الاستحقاق السابقة لا يتم تمييزه بين قاعدة عملاء المجموعة المختلفة.

إن تحليل أعمار أرصدة المدينين التجاريين هي كما يلي:

31 ديسمبر 2020

	أقل من 30 يوم	31 – 60 يوم	61 – 150 يوم	151 – 365 يوم	أكثر من 365 يوم	المجموع
معدل خسائر الائتمان المتوقعة	%3.73	%7.67	%11.30	%13.97	%100	-
إجمالي التكلفة الدفترية	**337,292**	**187,337**	**447,974**	**596,800**	**3,208,806**	**4,778,209**
خسائر الائتمان المتوقعة	**12,589**	**14,363**	**50,639**	**83,379**	**3,208,806**	**3,369,776**

31 ديسمبر 2019

	أقل من 30 يوم	31 – 60 يوم	61 – 150 يوم	151 – 365 يوم	أكثر من 365 يوم	المجموع
معدل خسائر الائتمان المتوقعة	%1.85	%3.35	%5.26	%7.52	%100	-
إجمالي التكلفة الدفترية	551,684	202,918	694,889	979,840	989,440	3,418,771
خسائر الائتمان المتوقعة	10,182	6,803	36,550	73,688	989,440	1,116,663

ب) مخصص الانخفاض في قيمة المدينون:

إن حركة مخصص الانخفاض في قيمة المدينون هي كما يلي:

	2020	2019
الرصيد كما في بداية السنة	**1,116,663**	292,654
المحول للمخصص الناتج عن الإندماج مع طرف ذي صلة	**-**	309,834
المحمل خلال السنة	**2,305,245**	606,117
المستخدم خلال السنة	**(52,132)**	(91,942)
الرصيد كما في نهاية السنة	**3,369,776**	1,116,663

6 - الإفصاحات المتعلقة بالأطراف ذات الصلة

قامت المجموعة بالدخول في معاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة كالشركة الأم الرئيسية، أفراد الإدارة العليا، أعضاء مجلس الإدارة، شركات تحت السيطرة المشتركة وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي:

الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالي المجمع:

	مساهمون رئيسيون	أطراف ذات صلة أخرى	2020	2019
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر	**3,963,215**	**2,538,210**	**6,501,425**	6,849,883
توزيعات نقدية مستحقة للمساهمين (إيضاح 10)	**143,908**	**-**	**143,908**	164,170
المستحق للمساهمين عن تخفيض رأس مال الشركة الأم (إيضاح 10)	**23,075**	**-**	**23,075**	23,075

المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع:

	الشركة الأم الرئيسية	أطراف ذات صلة أخرى	2020	2019
أرباح موجودات مالية	**-**	9,211	**9,211**	307,742
إيرادات إدارة	**-**	2,389	**2,389**	3,200

مزايا أفراد الإدارة العليا

	2020	2019
مزايا قصيرة الأجل	**334,197**	477,997
مزايا ما بعد التوظيف	**23,538**	26,077
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	**-**	7,000
	357,735	511,074

7 - موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	2020	2019
أسهم ملكية	**21,452,123**	21,151,764
محافظ وصناديق استثمارية	**430,215**	967,259
	21,882,338	22,119,023

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:

	2020	2019
الرصيد في بداية السنة	**22,119,023**	10,289,643
أثر المحاسبة عن الإندماج مع طرف ذي صلة	**-**	11,951,306
إضافات	**4,287,286**	835,734
استبعادات	**(26,735)**	(73,872)
التغير في القيمة العادلة	**(4,497,236)**	(883,788)
الرصيد في نهاية السنة	**21,882,338**	22,119,023

إن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر بمبلغ 9,357,175 دينار كويتي (2019 – 12,049,276 دينار كويتي) مرهونة كضمان مقابل دائنو مرابحات (إيضاح 11).

إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مقومة بالعملات التالية:

	2020	2019
دينار كويتي	**12,306,718**	15,230,507
دولار أمريكي	**6,355,544**	2,984,897
جنيه إسترليني	**215,348**	56,468
دينار بحريني	**-**	465,400
ريال سعودي	**1,550,509**	1,553,498
ريال عماني	**1,454,219**	1,828,253
	21,882,338	22,119,023

8 - استثمار في شركات زميلة

يتمثل الاستثمار في شركات زميلة مما يلي:

إسم الشركة الزميلة	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية	نسبة الملكية			
			2020	2019	2020	2019
شركة استدامة القابضة – ش.م.ك. (قابضة) (أ)	دولة الكويت	قابضة	**%21.3**	%21.3	**-**	-
شركة تآزر للتأمين التكافلي- ش.م.ك.(مقفلة) (ب)	دولة الكويت	تأمين	**%30**	%30	**1,105,526**	1,482,219
					1,105,526	1,482,219

أ) خلال السنوات السابقة قامت المجموعة باحتساب خسائر إنخفاض في القيمة بكامل رصيد الاستثمار في شركة استدامة القابضة – ش.م.ك. (قابضة)، كما تقرر تصفية الشركة تصفية اختيارية بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة المنعقدة بتاريخ 18 أبريل 2019 وتم التأشير بالسجل التجارى بتاريخ 10 يونيو 2019 .

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي:

	2020	2019
الرصيد في بداية السنة	**1,482,219**	1,528,547
حصة المجموعة من نتائج أعمال شركات زميلة	**(117,960)**	(28,856)
حصة المجموعة من الخسارة الشاملة الأخرى لشركات زميلة	**(13,417)**	(17,472)
خسائر الإنخفاض في القيمة	**(245,316)**	-
الرصيد في نهاية السنة	**1,105,526**	1,482,219

إن ملخص المعلومات المالية للشركة الزميلة هي كما يلي:

ملخص بيان المركز المالي:

	2020	2019
الموجودات	**7,895,687**	7,930,181
المطلوبات	**(13,071)**	(25,508)
صافي القيمة الدفترية للموجودات	**7,882,616**	7,904,673
نسبة ملكية المجموعة	**%30**	%30
الحصة في صافي موجودات الشركة الزميلة	**2,364,785**	2,371,402
تعديلات:		
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) للشركة الزميلة	**(1,013,943)**	(889,183)
خسائر الإنخفاض في القيمة	**(245,316)**	-
صافي قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة	**1,105,526**	1,482,219

ملخص بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل:

	2020	2019
صافي الربح	**22,666**	48,404
الخسارة الشاملة الأخرى	**(44,722)**	(58,240)
إجمالي الخسارة الشاملة	**(22,056)**	(9,836)
الحصة في نتائج أعمال الشركات الزميلة	**6,800**	14,521
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) للشركة الزميلة	**(124,760)**	(43,377)
إجمالي الحصة في نتائج أعمال الشركات الزميلة	**(117,960)**	(28,856)
الحصة من الخسارة الشاملة الأخرى	**(13,417)**	(17,472)

ب) إن شركة تآزر للتأمين التكافلي- ش.م.ك.(مقفلة) "الشركة الزميلة" أنشطتها الرئيسية في التأمين وتخضع للمحاسبة عليها طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (4)، وعليه لم تقم الشركة الزميلة بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) – الأدوات المالية، حيث اختارت الشركة الزميلة تأجيل التطبيق لهذا المعيار والإستفادة من التطبيق اللاحق لمعيار عقود التأمين "المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (17)" والمتوقع تطبيقه للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2023 مع إستغلال الإعفاء المؤقت.

وبناءاً عليه، قامت إدارة الشركة الأم بعمل دراسة داخلية لتقييم أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على البيانات المالية المجمعة للمجموعة، كما في 31 ديسمبر 2020 حيث قامت بالإعتراف بخسائر بمبلغ 124,760 دينار كويتي (2019 – 43,377 دينار كويتي) كخسائر ضمن حصة من نتائج أعمال الشركات الزميلة.

9 - عقارات استثمارية

	2020	2019
الرصيد في بداية السنة	**28,905,875**	675,060
أثر المحاسبة عن الإندماج مع طرف ذي صلة	**-**	28,300,161
الاستبعادات	**(2,372,724)**	(375,140)
التغير في القيمة العادلة	**(5,920,647)**	309,458
فروقات ترجمة عملات أجنبية	**-**	(3,664)
الرصيد في نهاية السنة	**20,612,504**	28,905,875

قامت إدارة المجموعة بالالتزام باللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال بشأن إرشادات تقييم العقارات الاستثمارية، تم التوصل إلى القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية من قبل مقيمين مستقلين ومعتمدين من ذوي الخبرة والكفاءة المهنية باستخدام أسس وأساليب التقييم المتعارف عليها.

لأغراض تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية، قام المقيمين باستخدام أسس التقييم الموضحة من البيان التالي، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة وإستخدام العقارات الاستثمارية:

2020

فئة العقار الاستثماري	أساس التقييم	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
أراضي	مقارنة المبيعات	**4,761,234**	**-**	**4,761,234**
مباني سكنية	رسملة الدخل	**-**	**6,325,585**	**6,325,585**
مباني تجارية	مقارنة المبيعات	**8,593,685**	**-**	**8,593,685**
مباني تجارية	رسملة الدخل	**-**	**932,000**	**932,000**
الإجمالي		**13,354,919**	**7,257,585**	**20,612,504**

2019

فئة العقار الاستثماري	أساس التقييم	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
أراضي	مقارنة المبيعات	7,680,185	-	7,680,185
مباني سكنية	رسملة الدخل	-	8,125,000	8,125,000
مباني تجارية	مقارنة المبيعات	10,555,690	-	10,555,690
مباني تجارية	رسملة الدخل	-	2,545,000	2,545,000
الإجمالي		18,235,875	10,670,000	28,905,875

خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، قامت المجموعة ببيع عقارات استثمارية بمبلغ 2,238,698 دينار كويتي وتم استلام مبلغ 2,218,698 دينار كويتي وتم تسجيل باقي المبلغ المستحق عن عملية البيع 20,000 دينار كويتي ضمن بند المدينون والأرصدة المدينة الأخرى (إيضاح 5)، إن ناتج عملية البيع تسجيل خسائر بمبلغ 132,362 دينار كويتي تم الاعتراف بها ضمن بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

يوجد لدى المجموعة عقارات إستثمارية مملوكة في سلطنة عمان بمبلغ 1,338,709 دينار كويتي (2019 – 2,455,672 دينار كويتي) وهي مسجلة باسم طرف خارجي ويوجد وكالة عقارية بحق البيع والتصرف في تلك العقارات لصالح المجموعة، حيث أن القوانين السارية في سلطنة عمان تمنع تملك الأراضي والعقارات لغير العمانيين.

إن عقارات إستثمارية بقيمة 9,275,585 دينار كويتي (2019 – 8,125,000 دينار كويتي) مرهونة لأحد البنوك المحلية مقابل دائنو مرابحات (إيضاح 11).

10 - دائنون وأرصدة دائنة أخرى

	2020	2019
دائنون تجاريون	**34,500**	103,500
مخصص قضايا	**709,973**	622,114
مصاريف مستحقة	**411,961**	170,045
توزيعات نقدية مستحقة للمساهمين (إيضاح 6)	**143,908**	164,170
إجازات موظفين مستحقة	**128,123**	90,219
تأمينات مستردة	**41,770**	45,709
مكافآت موظفين مستحقة	**39,551**	241,250
المستحق للمساهمين عن تخفيض رأس مال الشركة الأم (ايضاح 6)	**23,075**	23,075
حصة الزكاة المستحقة	**21,680**	33,210
أعباء تمويلية مستحقة	**16,220**	148,488
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي المستحقة	**11,548**	11,548
إيرادات إدارة مقبوضة مقدما	**1,688**	64,209
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	**-**	7,000
أرصدة دائنة أخرى	**422,026**	313,064
	2,006,023	2,037,601

11 - دائنو مرابحات

إن تسهيلات دائنو مرابحات ممنوحة للمجموعة من قبل إحدى المؤسسات المالية الإسلامية المحلية وتحمل تكلفة تتراوح من 2.75% الى 3% سنوياً فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي وتستحق على أقساط اخرها في 25 يوليو 2021.

	2020	2019
إجمالي إلتزام المرابحات	**11,190,210**	11,121,584
ناقصا: تكاليف تمويل مستقبلية غير مطفأة	**(205,573)**	(289,369)
القيمة الحالية لدائنو المرابحات	**10,984,637**	10,832,215

إن دائنو مرابحات مضمونة مقابل رهن الموجودات التالية:

	2020	2019
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر (إيضاح 7)	**9,357,175**	12,049,276
عقارات إستثمارية (إيضاح 9)	**9,275,585**	8,125,000
	18,632,760	20,174,276

12 - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

	2020	2019
الرصيد في بداية السنة	**251,807**	169,870
أثر المحاسبة عن الإندماج مع طرف ذي صلة	**-**	46,133
المحمل خلال السنة	**70,120**	81,937
المدفوع خلال السنة	**(5,413)**	(46,133)
الرصيد في نهاية السنة	**316,514**	251,807

13 - رأس المال

حدد رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل بمبلغ 44,065,835.7 دينار كويتي (2019 - 44,065,835.7 دينار كويتي) موزعاً على 440,658,357 سهم (2019 - 440,658,357 سهم) بقيمة إسمية 100 فلس للسهم الواحد، وجميع الأسهم نقدية.

14 - احتياطي الاندماج

خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، حصلت الشركة الأم على الموافقات النهائية من الجهات المعنية من أجل اتمام عملية الاندماج مع شركة البلاد للإستثمار العقاري ش.م.ك.(مقفلة) "طرف ذي صلة تحت سيطرة مشتركة" وعليه تم إصدار شهادات أسهم بزيادة رأس مال الشركة الأم لمساهمي شركة البلاد للإستثمار العقاري ش.م.ك.(مقفلة) بنسبة حصصهم. وبناءاً عليه تم نقل شركة البلاد للإستثمار العقاري ش.م.ك.(مقفلة) بذمتها المالية بما لها من موجودات وما عليها من إلتزامات إلى الشركة الأم في تاريخ 10 يناير 2019 (تاريخ التأشير في السجل التجاري). كما تم تعديل سجل مساهمي الشركة الأم بتاريخ 28 مارس 2019 بحيث يتضمن مساهمي شركة البلاد للإستثمار العقاري ش.م.ك.(مقفلة).

تم إستخدام طريقة مزج الحصص في المحاسبة (Pooling of interest accounting) والتي يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات لشركة البلاد للإستثمار العقاري ش.م.ك.(مقفلة) "الشركة المندمجة" بالقيمة الدفترية السابقة لمعاملة الإندماج دون الرجوع إلى القيم العادلة والتي نتج عنها تكوين إحتياطي الاندماج.

كما في 31 ديسمبر 2020، إن موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر بمبلغ 107,542 دينار كويتي (2019- 602,392 دينار كويتي) مسجلة بإسم شركة البلاد للإستثمار العقاري ش.م.ك.(مقفلة) (تحت التصفية) ومازالت الشركة الأم في طور نقل الملكية لصالحها.

15 - إحتياطي إجباري

وفقا لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاجباري، ويجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل عندما يصل رصيد الاحتياطي إلى 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم. لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الاجباري نظراً لوجود صافي خسارة خلال السنة.

16 - إحتياطي إختياري

وفقا لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الاختياري، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العامة للمساهمين بناءا على اقتراح مجلس الإدارة. لم يتم التحويل لحساب الاحتياطي الاختياري نظراً لوجود صافي خسارة خلال السنة.

17 - صافي (خسائر) أرباح موجودات مالية

	2020	2019
خسائر غير محققة من التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (إيضاح 4)	**(12,167,139)**	(1,486,075)
أرباح (خسائر) محققة من بيع موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	**6,381**	(2,465)
إيرادات توزيعات أرباح	**860,255**	2,833,483
	(11,300,503)	1,344,943

18 - إيرادات هيكلة وتسويق

تمثل إيرادات هيكلة وتسويق أتعاب ورسوم عن هيكلة وتسويق استثمارات أجنبية قامت المجموعة بإبرام عقود معها لهيكلة وتسويق أسهم تلك الشركات.

19 - مصاريف عمومية وإدارية

بلغت تكاليف الموظفين والمدرجة ضمن مصاريف عمومية وإدارية 1,445,062 دينار كويتي (2019 – 1,480,212دينار كويتي).

20 - الجمعية العامة

اقترح مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة بتاريخ 9 مارس 2021 عدم توزيع أرباح نقدية، كما إقترح بجلسة المنعقدة في 17 فبراير 2021 عدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020. إن هذا الاقتراح خاضع للموافقة عليه من قبل الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم.

وافقت الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 28 يونيو 2020 عدم توزيع أرباح نقدية، كما وافقت على عدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019 بإستثناء صرف مكافأة للعضو المستقل بمبلغ 7,000 دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019.

وافقت الجمعية العامة السنوية لمساهمي الشركة الأم المنعقدة بتاريخ 25 أبريل 2019 على توزيع أرباح نقدية بواقع 6 فلس للسهم، كما وافقت على عدم صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 بإستثناء صرف مكافأة للعضو المستقل بمبلغ 7,000 دينار كويتي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

21 - موجودات أمانة

بلغ إجمالي الموجودات المحتفظ بها من قبل الشركة الأم (بنود خارج بيان المركز المالي المجمع) بصفة الأمانة أو الوكالة كما في 31 ديسمبر 2020 مبلغ 63,440,167 دينار كويتي (2019 – 100,820,381دينار كويتي).

22 - المطالبات القضائية

توجد لدى المجموعة مطالبات قضائية تتمثل في قضايا مرفوعة من المجموعة ضد الغير ومن الغير ضد المجموعة، والذي ليس بالإمكان تقدير النتائج التي سوف تترتب عليها إلى أن يتم البت فيها من قبل القضاء. وفي رأي إدارة المجموعة، فإنه لن يكون لهذه المطالبات تأثير سلبي مادي على البيانات المالية المجمعة، وعليه، لم تقم المجموعة بقيد مخصصات إضافية عن هذه القضايا كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

23 - إدارة المخاطر المالية

تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الإعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل نقد ونقد معادل، مدينين، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، دائنين ودائنو مرابحات ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة حاليا مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

أ) مخاطر معدل العائد / التكلفة:

تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات العائد / التكلفة. إن أسعار العائد الفعلية والفترات التي يتم خلالها إعادة تسعير أو استحقاق المطلوبات المالية قد تم الإشارة إليها في الإيضاحات المتعلقة بها.

يبين الجدول التالي أثر حساسية التغير المعقول المحتمل في أسعار العائد، مع ثبات المتغيرات الأخرى، على ربح المجموعة من خلال أثر تغيير معدل العائد / التكلفة.

	2020		
	الزيادة / (النقص) في معدل العائد	الرصيد	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
دائنو مرابحات	± 0.5%	10,984,637	± 54,923

	2019		
	الزيادة / (النقص) في معدل العائد	الرصيد	الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
ودائع بنكية قصيرة الأجل	± 0.5%	2,730,341	± 13,652
استثمار في وكالة	± 0.5%	11,000	± 55
دائنو مرابحات	± 0.5%	10,832,215	± 54,161
			± 67,868

ب) مخاطر الائتمان:

إن خطر الإئتمان هو خطر إحتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بإلتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تعرض المجموعة لمخاطر الإئتمان تتمثل أساسا في النقد والنقد المعادل والمدينين. إن النقد والنقد المعادل مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة إئتمانية جيدة. كما يتم إثبات المدينين بالصافي بعد خصم مخصص انخفاض في قيمة المدينون. إن خطر الإئتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود نتيجة للعدد الكبير للعملاء وتوزيعهم على صناعات مختلفة.

نقد ونقد معادل:

إن النقد والنقد معادل الخاص بالمجموعة والذي يقاس بالتكلفة المطفأة يعتبر منخفض المخاطر، ويحتسب مخصص الخسائر على أساس الخسائر المتوقعة لفترة 12 شهراً. واستناداً إلى تقييم الإدارة، فإن أثر خسائر الائتمان المتوقعة نتيجة تلك الموجودات المالية غير جوهري للمجموعة حيث أن مخاطر التعسر لم تزداد بشكل كبير منذ التحقق أو الاعتراف المبدئي.

المدينون التجاريون:

إن تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان يتأثر بشكل رئيسي بالخصائص الفردية لكل عميل. إن الطبيعة التركيبية لقاعدة عملاء المجموعة، بما في ذلك مخاطر التخلف عن السداد المتعلقة بالصناعة والدولة، والتي يعمل فيها العملاء، لها تأثير أقل على مخاطر الائتمان.

تتم إدارة مخاطر الائتمان للعملاء من قبل كل وحدة عمل تخضع لسياسة المجموعة وإجراءاتها وضوابطها المتعلقة بإدارة مخاطر الائتمان للعملاء. تتم مراقبة الذمم المدينة للعملاء بشكل منتظم.

إن الحد الأعلى لتعرض المجموعة لمخاطر الإئتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الإسمية للنقد والنقد المعادل والمدينين.

جـ) مخاطر العملات الأجنبية:

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملة الأجنبية والناتجة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي. ويمكن للمجموعة تخفيض خطر تعرضها لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال إستخدامها لمشتقات الأدوات المالية. وتحرص المجموعة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي.

يظهر البيان التالي حساسية التغيرات المحتملة والمعقولة في أسعار صرف العملات الأجنبية المستخدمة من قبل المجموعة مقابل الدينار الكويتي:

	2020		
	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الارباح أو الخسائر المجمع	الأثر على الدخل الشامل الآخر المجمع
دولار أمريكي	± %5	± 330,379	± 317,777
جنيه إسترليني	± %5	± 101,454	± 10,767
ريال سعودي	± %5	-	± 77,525
يورو	± %5	±183,970	-
ريال عماني	± %5	-	± 72,711

	2019		
	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الارباح أو الخسائر المجمع	الأثر على الدخل الشامل الآخر المجمع
دولار أمريكي	± %5	± 649,160	± 149,245
دينار بحريني	± %5	± 23,270	-
جنيه إسترليني	± %5	± 359,069	± 2,823
يورو	± %5	± 167,621	-
ريال سعودي	± %5	-	± 77,675
ريال عماني	± %5	-	± 91,413

د) مخاطر السيولة:

تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية. ولإدارة هذه المخاطر تقوم المجموعة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري، وتستثمر في الودائع البنكية أو الاستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع، مع تخطيط وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة من خلال الاحتفاظ باحتياطيات نقدية مناسبة وخطوط ائتمان بنكية سارية ومتاحة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.

جدول الاستحقاق الخاص بالموجودات والمطلوبات:

	2020				
	حتى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	4 إلى 12 شهر	اكثر من سنة	المجموع
الموجودات					
نقد ونقد معادل	3,848,593	-	-	-	**3,848,593**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	12,316,059	-	-	**12,316,059**
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	-	1,662,564	-	-	**1,662,564**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	21,882,338	**21,882,338**
استثمار في شركات زميلة	-	-	-	1,105,526	**1,105,526**
عقارات استثمارية	-	-	-	20,612,504	**20,612,504**
ممتلكات ومعدات	-	-	-	69,154	**69,154**
مجموع الموجودات	**3,848,593**	**13,978,623**	**-**	**43,669,522**	**61,496,738**
المطلوبات:					
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	93,182	629,101	1,283,740	-	**2,006,023**
دائنو مرابحات	1,737,425	-	9,247,212	-	**10,984,637**
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	4,146	-	-	312,368	**316,514**
مجموع المطلوبات	**1,834,753**	**629,101**	**10,530,952**	**312,368**	**13,307,174**

	2019				
	حتى شهر	من شهر إلى 3 أشهر	4 إلى 12 شهر	اكثر من سنة	المجموع
الموجودات					
نقد ونقد معادل	5,294,084	-	-	-	5,294,084
استثمار في وكالة	11,000	-	-	-	11,000
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	-	23,517,007	-	23,517,007
مدينون وأرصدة مدينة أخرى	-	-	2,737,690	-	2,737,690
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	22,119,023	22,119,023
استثمار في شركات زميلة	-	-	-	1,482,219	1,482,219
عقارات استثمارية	-	-	-	28,905,875	28,905,875
ممتلكات ومعدات	-	-	-	65,774	65,774
مجموع الموجودات	5,305,084	-	26,254,697	52,572,891	84,132,672
المطلوبات:					
دائنون وأرصدة دائنة أخرى	148,488	1,010,809	878,304	-	2,037,601
دائنو مرابحات	1,717,110	-	9,115,105	-	10,832,215
مخصص مكافأة نهاية الخدمة	-	-	-	251,807	251,807
مجموع المطلوبات	1,865,598	1,010,809	9,993,409	251,807	13,121,623

هـ) مخاطر أسعار أدوات الملكية:

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. إن التعرض لمخاطر أسعار أدوات الملكية ينشأ من استثمارات المجموعة في أدوات الملكية المصنفة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

يوضح البيان التالي حساسية التغير المعقول في مؤشرات الملكية كنتيجة لتغييرات في القيمة العادلة لأدوات الملكية التي يوجد لدى المجموعة تعرض مؤثر لها كما في تاريخ البيانات المالية المجمعة.

	2020		
	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الارباح أو الخسائر المجمع	الأثر على الدخل الشامل الآخر المجمع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	± 5%	± 615,803	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	± 5%	-	± 1,094,117

	2019		
	الزيادة (النقص) مقابل الدينار الكويتي	الأثر على بيان الارباح أو الخسائر المجمع	الأثر على الدخل الشامل الآخر المجمع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	± 5%	± 1,175,850	-
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	± 5%	-	± 1,105,951

24 - قياس القيمة العادلة

تقوم المجموعة بقياس الموجودات المالية كالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والموجودات غير المالية كالعقارات الاستثمارية بالقيمة العادلة في تاريخ نهاية الفترة المالية.

تمثل القيمة العادلة المبلغ الممكن استلامه من بيع الأصل أو الممكن دفعه لسداد الإلتزام من خلال عملية تجارية بحتة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الإلتزام بإحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الإلتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الإلتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

يتم تصنيف جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم قياسها أو الإفصاح عنها بالقيمة العادلة في البيانات المالية المجمعة من خلال مستوى قياس متسلسل استنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل كما يلي:

- المستوى الأول: ويشمل أسعار السوق النشط المعلنة (غير المعدلة) للموجودات والمطلوبات المتماثلة.
- المستوى الثاني: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة متاحا إما بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: ويشمل أسس التقييم التي يكون فيها أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة غير متاح.

يبين الجدول التالي تحليل البنود المسجلة بالقيمة العادلة طبقا لمستوى القياس المتسلسل للقيمة العادلة:

	2020			
	المستوى الاول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	12,316,059	-	**12,316,059**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	4,047,868	5,168,310	12,666,160	**21,882,338**
عقارات استثمارية	-	13,354,919	7,257,585	**20,612,504**
	4,047,868	**30,839,288**	**19,923,745**	**54,810,901**

	2019			
	المستوى الاول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	المجموع
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	-	23,517,007	-	23,517,007
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	4,537,201	1,325,274	16,256,548	22,119,023
عقارات استثمارية	-	18,235,875	10,670,000	28,905,875
	4,537,201	43,078,156	26,926,548	74,541,905

لم تتم أي تحويلات ما بين المستويات الأول والثاني والثالث خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 و31 ديسمبر 2020.

بالنسبة للموجودات والمطلوبات التي يتم الإعتراف بها في البيانات المالية المجمعة على أساس دوري، تحدد المجموعة ما إذا كانت هناك تحويلات قد تمت لهم بين مستويات القياس المتسلسل وذلك عن طريق إعادة تقدير أساس التصنيف (إستنادا إلى أقل مستوى مدخلات جوهري نسبة إلى قياس القيمة العادلة ككل) في نهاية كل فترة مالية.

قدرت الإدارة إن القيم العادلة للنقد والنقد المعادل، المدينين، الدائنين والمطلوبات المتداولة الأخرى تقارب قيمهم الدفترية بشكل كبير نظراً لقصر فترة إستحقاق هذه الأدوات المالية.

تم إستخدام الطرق والافتراضات التالية لتقدير القيم العادلة:

أ) تستند القيم العادلة للموجودات المالية المسعرة إلى عروض الأسعار في تاريخ البيانات المالية.

ب) يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات غير المسعرة بإستخدام أساليب تقييم مناسبة للظروف. تتضمن أساليب التقييم نماذج التدفقات النقدية المخصومة، معلومات السوق المعروضة للشركات المقارنة، معلومات المعاملات الحديثة، صافي قيمة الموجودات. كما تتضمن المدخلات الهامة غير المعروضة المستخدمة في أساليب التقييم بصورة رئيسية معدل الخصم، معدل النمو وتقديرات الأرباح، مضاعفات السوق كمعامل السعر إلى القيمة الدفترية ومعامل السعر إلى الربحية.

ج) إن أساس تقييم العقارات الاستثمارية هو القيمة العادلة. يتم إعادة تقييم العقارات الاستثمارية سنويًا بناءً على مقيمين مستقلين ومعتمدين لديهم خبرة في موقع وفئة العقارات الاستثمارية التي يتم تقييمها. تستند التقييمات إلى الأسعار الحالية في سوق نشط لعقارات مماثلة من نفس الموقع والحالة، والتي تخضع لعقود إيجار مماثلة مع الأخذ في الاعتبار معدلات الإشغال وعوائد الاستثمار. كما تم الإفصاح عن أساليب ومدخلات قياس القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في إيضاح (9).

فيما يلي بيان الحركات في الموجودات المقاسة كمستوى ثالث خلال السنة الحالية:

	موجودات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الأخر	عقارات استثمارية	المجموع
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2019	16,256,548	10,670,000	**26,926,548**
الإستبعادات	-	(1,380,000)	**(1,380,000)**
التغير في القيمة العادلة المعترف بها في بيان الأرباح أو الخسائر	-	(2,032,415)	**(2,032,415)**
التغير في القيمة العادلة المعترف بها في بيان الدخل الشامل الآخر	(3,590,388)	-	**(3,590,388)**
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2020	12,666,160	7,257,585	**19,923,745**

فيما يلي بيان بالمدخلات غير الملحوظة وتحليل حساسية الموجودات المقاسة كمستوى ثالث:

أ) الموجودات المالية:

	القيمة العادلة كما في		مدخلات غير ملحوظة الهامة	حساسية المدخلات غير الملحوظة للقيمة العادلة
	2020	2019		
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**12,666,160**	16,256,548	معدل خصم عدم السيولة 20% إلى 60%	قد ينتج عن الزيادة (النقص) في معدل خصم عدم السيولة بواقع 5% إلى زيادة (نقص) القيمة العادلة بمبلغ 633,308 دينار كويتي

ب) الموجودات غير المالية:

	القيمة العادلة كما في		مدخلات غير ملحوظة الهامة	حساسية المدخلات غير الملحوظة للقيمة العادلة
	2020	2019		
عقارات استثمارية	**7,257,585**	10,670,000	معدل رسملة للدخل من 9% إلى 12% إستنادا إلى طبيعة وموقع العقارات ومعدلات الإيجارات الحالية الناتجة عن تلك العقارات إضافة إلى الايجارات المتوقعة للوحدات الشاغرة مؤقتاً.	إن أي زيادة (نقص) في معدل الرسملة ستؤدي بالتبعية إلى (إنخفاض) ارتفاع في القيمة العادلة للعقار مع ثبات كافة العوامل الأخرى.

25 - إدارة مخاطر الموارد المالية

إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع للمستخدمين الخارجيين، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.

وللمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية، يمكن المجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار أسهم جديدة، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، سداد الإلتزامات التمويلية أو الحصول على تمويل جديد.

بالمقارنة بالشركات الأخرى في نفس المجال، تقوم المجموعة بمراقبة مواردها المالية بناءاً على نسبة الدين إلى الموارد المالية. يتم تحديد هذه النسبة بإحتساب صافي الدين مقسوماً على الموارد المالية. يتم إحتساب صافي الدين كإجمالي التمويل ناقصاً النقد ونقد معادل. ويتم إحتساب إجمالي الموارد المالية كحقوق الملكية التي تظهر في بيان المركز المالي المجمع مضافاً اليها صافي الديون.

لغرض إدارة مخاطر الموارد المالية، يتكون إجمالي تلك الموارد المالية مما يلي:

	2020	2019
دائنو مرابحات	**10,984,637**	10,832,215
يخصم : نقد ونقد معادل	**(3,848,593)**	(5,294,084)
يخصم : استثمار في وكالة	**-**	(11,000)
صافي الديون	**7,136,044**	5,527,131
مجموع حقوق الملكية	**48,189,564**	71,011,049
إجمالي الموارد المالية	**55,325,608**	76,538,180
نسبة الدين إلى الموارد المالية	**%12.89**	%7.22

26 - الأثر المترتب على وباء ("Covid – 19")

أدى تفشي فيروس كورونا ("Covid - 19") عبر مناطق جغرافية مختلفة على مستوى العالم إلى تعطيل الأعمال والأنشطة الاقتصادية، حيث أعلنت منظمة الصحة العالمية أنه وباء عالمي، كما أعلنت السلطات المالية والنقدية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك دولة الكويت، عن تدابير دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم لمواجهة الآثار السلبية المحتملة. يبين هذا الإيضاح تأثير تفشي الوباء على عمليات المجموعة والتقديرات والأحكام الهامة التي تطبقها الإدارة في تقييم الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر 2020.

أ - إدارة مخاطر الائتمان

اتخذت إدارة المجموعة العديد من الإجراءات لإدارة المخاطر المتعلقة بالوباء، بما في ذلك تحديد القطاعات الأكثر ضعفاً التي تأثرت في المقام الأول ووضع تدابير إضافية لضمان مستوى عالٍ من إدارة تلك المخاطر.

تطلبت حالات عدم اليقين الناجمة عن وباء ("Covid - 19") من المجموعة أن تأخذ في الاعتبار تأثير التقلبات العالمية في عوامل الاقتصاد الكلي المستقبلية التي تم أخذها في الاعتبار وذلك لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في 31 ديسمبر 2020 وعليه، قامت المجموعة بتسجيل مبلغ 2,305,245 دينار كويتي كمخصص إضافي لخسائر الائتمان المتوقعة (إيضاح 5).

ب - قياس القيم العادلة للأدوات غير المالية (ممتلكات ومعدات، عقارات استثمارية، استثمار في شركات زميلة)
كما في تاريخ البيانات المالية، قامت المجموعة بتحديد تأثير تفشي وباء ("Covid - 19") على القيمة الدفترية لموجوداتها غير المالية كما في 31 ديسمبر 2020 والناتج من التأثير على التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن هذه الموجودات غير المالية أو توقعات المشاركين في السوق للسعر اعتمادًا على المنهج المستخدم في تحديد القيمة العادلة لتلك الموجودات كما في 31 ديسمبر 2020. تدرك المجموعة أن بعض المناطق الجغرافية والقطاعات التي توجد فيها هذه الموجودات قد تأثرت سلباً، ومع استمرار الوضع في التطور والانتشار، تراقب المجموعة باستمرار توقعات السوق وتستخدم الافتراضات ذات الصلة لتعكس قيمة هذه الموجودات غير المالية بشكل مناسب في البيانات المالية المجمعة. وخلصت المجموعة إلى إنخفاض في قيمة الاستثمار في شركة زميلة بمبلغ 245,316 دينار كويتي (ايضاح 8) وإنخفاض في قيمة العقارات الإستثمارية بمبلغ 5,920,647 دينار كويتي (إيضاح 9).

ج- إدارة مخاطر السيولة
استجابة لتفشي وباء ("Covid - 19")، تقوم المجموعة بتقييم السيولة ووضع التمويل بعناية واتخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة. ستواصل المجموعة تقييم مركز السيولة لديها وذلك من خلال مراقبة تدفقاتها النقدية وتوقعاتها بعناية.

د - قياس القيم العادلة للأدوات المالية
أخذت المجموعة في الاعتبار الآثار المحتملة لتقلبات السوق الحالية وذلك عند تحديد المبالغ المفصح عنها للموجودات المالية غير المسعرة للمجموعة، وهذا يمثل أفضل تقييم للإدارة بناءاً على المعلومات المتاحة التي يمكن ملاحظتها كما في تاريخ البيانات المالية. بالنظر إلى تأثير وباء ("Covid - 19")، قامت المجموعة بتقييم ما إذا كانت القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية تمثل السعر الذي يمكن تحقيقه للمعاملات بين المشاركين في السوق في الوضع الحالي.

وعليه، قامت المجموعة بتسجيل مبلغ 12,167,139 دينار كويتي كخسائر في القيمة العادلة لاستثماراتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر (ايضاح 4)، ومبلغ 4,497,236 دينار كويتي (ايضاح 7) لاستثماراتها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

هـ - مبدأ الاستمرارية
أجرت المجموعة تقييماً حول قدرتها على الاستمرار كمنشأة مستمرة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية وكافة المعلومات المتاحة حول المخاطر وحالات عدم التأكد المستقبلية. تم إعداد التوقعات التي تتناول الأداء المستقبلي للمجموعة ورأس المال والسيولة. رغم الأثر المتفاقم لوباء كوفيد 19، إلا أنه في الوقت الراهن، تشير التوقعات إلى أن المجموعة لديها موارد كافية للاستمرار في مزاولة عملياتها التشغيلية فضلاً عن أن موقفها المتعلق بالاستمرارية لم يتأثر إلى حد كبير ولم يتغير بشكل مادي منذ 31 ديسمبر 2019. ونتيجة لذلك، فقد أعدت هذه البيانات المالية المجمعة بما يتوافق مع أساس مبدأ الاستمرارية.

من المتوقع أن تستمر الآثار الحالية والمتوقعة لتفشي تأثير وباء ("Covid - 19") على الاقتصاد العالمي والأسواق المالية في التطور والانتشار، كما لا يزال حجم ومدة هذه التطورات غير مؤكد في هذه المرحلة، ولكن يمكن أن يؤثر سلباً على الأداء المالي للمجموعة والتدفقات النقدية والمركز المالي المجمع في المستقبل. ستواصل المجموعة مراقبة توقعات السوق وتحديث الافتراضات والتوقعات الخاصة به حيث قد يكون لذلك تأثير كبير على البيانات المالية المجمعة في المستقبل.

dimah ديمه
capital كابيتال